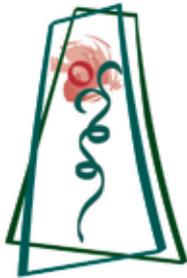


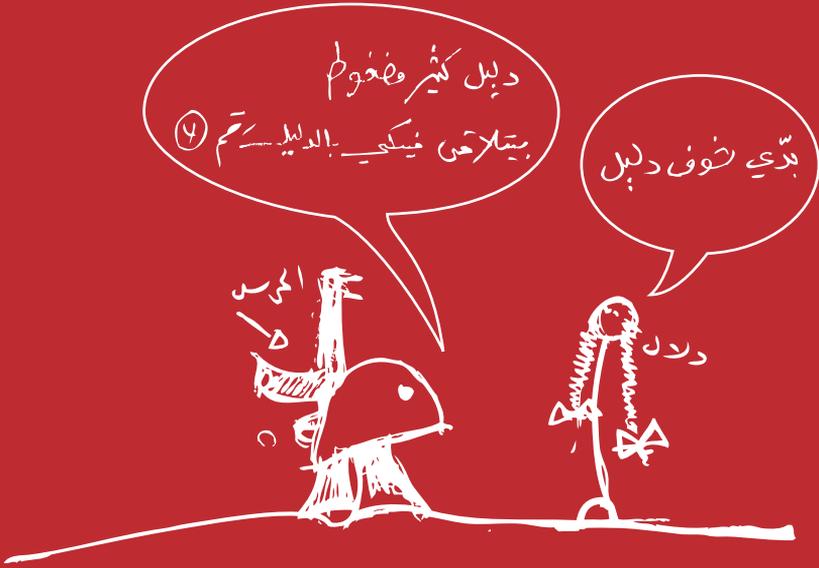
دليل الشباب إلى الأحزاب

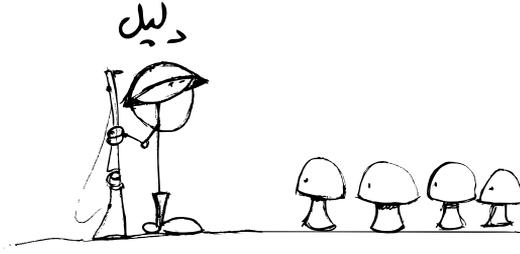
عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان



DPNA

جمعية التنمية للإنسان والبيئة





دليل الشباب إلى الأحزاب

عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان





حزب الفطر
الأخضر الكبير



حزب الفطر
الأخضر الصغير



حزب الفطر
الأخضر



حزب الفطر
الشفاف



حزب الفطر
الأسود



حزب الفطر
الأحمر



حزب الفطر
الأصفر



جمعية التنمية للإنسان والبيئة

دليل الشباب إلى الأحزاب

عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان

كرم كرم





دليل الشباب إلى الأحزاب.

عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان

المؤلف: كرم كرم

الناشر: جمعية التنمية للإنسان والبيئة

عدد الصفحات: ٤٨

جمعية التنمية للإنسان والبيئة

عنوان الجمعية

جمعية التنمية للإنسان والبيئة

ص.ب: ٨٨٤ صيدا

تلفاكس: ٠٠٩٦١ ٧ ٧٣٠ ٥٨٣

بريد الكتروني: dpna@dpna-lb.org

موقع الكتروني: www.dpna-lb.org

شارع جزين، قرب البراد، بناية بكار، الطابق الأرضي، صيدا، لبنان

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف وللجمعية

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

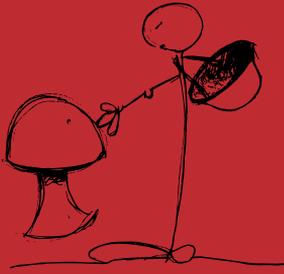


المحتويات

١٠	كلمة جمعية التنمية للإنسان والبيئة	مدخل:
١١	لماذا هذا الدليل؟ من هذا الدليل؟	مقدمة:
١٢	لمحة حول نشأة الأحزاب	الفصل الأول:
١٥	التعريف بالأحزاب السياسية	الفصل الثاني:
١٥	ما هو الحزب؟	أولاً:
١٦	ابرز خصائص الأحزاب	ثانياً:
١٦	من حيث التكوين والنشأة	١ -
١٦	من حيث الفكر والعقائد والأيدولوجيا	٢ -
١٦	من حيث الأدوار والوظائف	٣ -
١٧	من حيث سلطة القيادة	٤ -
١٨	من حيث بنية الأحزاب الداخلية وتنظيمها وتقسيماتها	٥ -
١٩	النظام الحزبي (الأنظمة الحزبية)	ثالثاً:
١٩	النظام الحزبي التنافسي	١ -
٢٠	النظام الحزبي غير التنافسي	٢ -
٢١	لمحة عن نشوء الأحزاب في لبنان وتطورها	الفصل الثالث:
٢٢	الكيان السياسي والموقف منه	أولاً:
٢٣	الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية	ثانياً:
٢٥	المشاركة في الحرب والإصلاحات الدستورية	ثالثاً:
٢٦	التأكيد على وحدة الكيان والموقف من اتفاق الطائف وظروف تطبيقه	رابعاً:
٢٧	عودة المشاركة السياسية والصراع حول إعادة توزيع السلطة	خامساً:
٢٨	المنظومة الدستورية والقانونية التي ترعى تأسيس وعمل الأحزاب في لبنان	الفصل الرابع:
٣٠	أبرز القوانين والقرارات التي تؤكد على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب في لبنان	أولاً:
٣١	شروط تأسيس جمعية أو حزب	ثانياً:
٣٢	هل من نظام حزبي في لبنان؟	الفصل الخامس:
٣٣	دور النظام السياسي	أولاً:
٣٤	دور الأنظمة الانتخابية	ثانياً:
٣٥	دور العقائد والبرامج السياسية	ثالثاً:



٣٧	الشباب وسبل المشاركة في الأحزاب السياسية	الفصل السادس:
٣٨	تقييم الشباب للتجربة الحزبية	أولاً:
٣٨	ما هي دوافع انتساب الشباب إلى حزب سياسي معين؟	١ -
٣٨	على ماذا اطلع الشباب قبل التزامهم في حزب معين؟	٢ -
	كيف يساهم الشباب بالأنشطة الحزبية	٣ -
٣٨	وما هي قدرتهم على تطوير أحزابهم؟	
٤٠	نظرة الشباب إلى التنظيم الحزبي الداخلي	٤ -
٤٠	دوافع استقالة الشباب من الأحزاب	٥ -
٤٠	دوافع عدم اهتمام الشباب بالأحزاب	٦ -
٤١	هل من حاجة إلى قيام أحزاب جديدة؟	٧ -
	ملاحظات حول الديمقراطية الداخلية	ثانياً:
٤٢	والبرامج والبناء التنظيمي للأحزاب	
٤٤		التعريفات الأساسية
٤٧		المراجع



هدى من نظام حمى في لبنان .



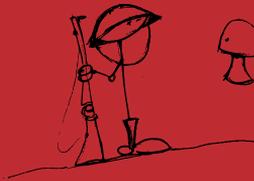


كلمة السجيرة



مائدة صالحة للطلاب كغذاء للفقراء

طبخة صالحة لطلاب الاحزاب



سجيرة الفشار كغذاء للفقراء



حزب الشفاف



- القاذونية والدرتيرة





مدخل

كلمة جمعية التنمية للإنسان والبيئة

لقد عرفت الأحزاب السياسية في تاريخنا الحديث والمعاصر الكثير من الإيديولوجيات الفكرية والمفاهيم الاجتماعية والأشكال التنظيمية بهدف تأطير وتنظيم وتفعيل الجماعات البشرية المختلفة وقد برز ذلك بقوة بعد الإصاصات والتطورات الهائلة التي واكبت مجمل النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال القرن الماضي من الزمن.

في عام ١٨٥٠ لم يكن أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة، فالمجتمعات الإنسانية عايشة قديماً إختلافات في الآراء كما عرفت النوادي الشعبية والتكتلات الفكرية والبرلمانية التي ان ظهرت فيما بعد الكثير من الأحزاب المختلفة وخصوصاً الليبرالية منها والتي اعتمدت على العقيدة الفكرية فقط والتي نظرت الى الحزب كجماعة عقائدية ليس إلا، الى ان جاء المفهوم الماركسي الذي بنى مفهومه للحزب على الإهتمام بمختلف العلاقات البشرية من حيث مستوى المعيشة، المهن المختلفة، الثقافة المتنوعة وصولاً الى تشكيل الولاء والانتماء السياسي. وهكذا تطور مفهوم الاحزاب وتنوعت اهتماماتها لتشمل الكثير من نشاطات الحياة الإنسانية فبرزت الى الواقع الاحزاب المعاصرة والتي اهتمت الى جانب العقيدة والمفهوم الإهتمام بالكيان والتنظيم والبيئة البشرية وبناءً على ما تقدم طرح السؤال التالي لماذا شباب وأحزاب؟

لعل شواهد التاريخ الكثيرة وحركات التغيير العظيمة التي اخذت مكانها عبر مختلف المراحل المعاصرة تخبرنا عن الأدوار التي لعبتها وما زالت تلعبها مختلف الأحزاب في جهات الأرض الأربعة فمن هنا نحن ننظر الى إنخراط الشباب في العمل الحزبي من خلال تأسيس وتطوير مختلف الأحزاب على أنه المعبر السليم والديمقراطي والمتطور لإقامة مجتمع مدني علمي وديمقراطي ومنفتح يؤثر بالآخر ويتأثر به، يتقبل الآخر و يشارك معه في بناء الوطن والمواطن وبناءً عليه فكما ارتقت الأحزاب بأفكارها وممارساتها كانت الآمال بجعله واقع جديد أقوى وأبعد أثراً وتأثيراً.



لذا نوجز ما يلي:

- تشكل الأحزاب إحدى أهم المؤسسات الرافعة لحركة الشباب فمن خلال الاحزاب تتمكن جموع الشباب من التعبير عن طموحاتها وأفكارها وتطلعاتها نحو بناء مجتمع متطور تصبو اليه.
- أنّ الأحزاب تسعى لإطلاق الحوار الديمقراطي مع الآخر من خلال التعرف على وجهات النظر الأخرى عبر قنوات منظمة وهادفة.
- إنّ الأحزاب هي واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن لها أن تتطور باستمرار من خلال الأفكار والتنظيم وأشكال النضال الإجتماعي.
- إنّ الأحزاب الديمقراطية تعزز الإلتزام الوطني والسياسي وتبلور النضال الإجتماعي وتوسع بالمجال لكوادرها لإطلاق المبادرات الخلاقية والمبدعة لتطوير وتحسين مجتمعاتها.
- من خلال الإلتزام للأحزاب والعمل ضمن أطرها يمكن للقيادات الشابة والنشيطه الوصول للمراكز القيادية في المجتمع لإحداث التغييرات المطلوبة وتحقيق الطموحات المبتغاة.

أيها الشباب هذه كانت عجالة متواضعة لتجاربنا ولخبرتنا في الحياة نضعها بين ايديكم آملين منكم القراءة الواعية والهادفة لهذا الدليل لإستخلاص العبر والدروس لبناء تجربتكم الخاصة المثمرة في غد قريب، فلكل جيل تجاربه وآماله وطموحاته وانني من المؤمنين بأن الأجيال تسير دائماً إلى الأمام وأن حركة الشعوب لا يمكن أن تعود القهقرة بل هي تسير باتجاه النور والشمس والغد الجميل فهياً إصعدوا إليها الشباب نحوكممك الشامخة فأنتم الشباب ولكم الغد ومجداه المخلد.

محمود السروجي

جمعية التنمية للإنسان والبيئة





مقدمة

لماذا هذا الدليل؟ لمن هذا الدليل؟

لأن في لبنان الكثير من الإستزلام والقليل من الحزبية كان لا بد من إعداد دليل يوضح للشباب، إناث وذكور، أهمية الأحزاب ودورها على مستوى المجتمع بشكل عام، وعلى مستوى النظام والمؤسسات السياسية بشكل خاص. دليل يشجع الشباب في لبنان على إنشاء أحزاب يسعون من خلالها إلى تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الانخراط في الأحزاب ذات البرامج والمشاريع التي تتلاقى مع تصوراتهم حول المجتمع الذي يطمحون إلى قيامته. فبين هذا الدليل أهمية الأحزاب في بناء الدولة الحديثة في لبنان رغم الانطباعات السلبية المتكوّنة حول تجربتها خلال الحرب اللبنانية بين الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٠، ويدعو الشباب إلى استثمار اندفاعهم والتزامهم وخبراتهم ووقتهم في سبيل إعادة الاعتبار لمفهوم العمل الحزبي المنظم، القائم على البرامج والمشاريع العامة. فالحياة الحزبية في لبنان بحاجة، إضافة إلى تجديد الفكر وتطوير الأداء، إلى وجوه جديدة تكون محط ثقة لدى الرأي العام. فإن لهذا الدليل أهدافاً عدة منها:

أولاً، يقضي بتعريف الشباب على الأحزاب السياسية، بدءاً بتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية المرتبطة بجميع جوانب الحالة الحزبية بشكل عام، وصولاً إلى وظائف الأحزاب وأدوارها، ومروراً بعرض أبرز أنماطها وأنواعها. **ثانياً**، يعرض التجربة الحزبية في لبنان: نشأتها، أبرز مراحل تطورها، الأطر القانونية التي ترعاها. **ثالثاً**، يلقي الضوء على تجارب الشباب الحزبية في مرحلة ما بعد الحرب. **رابعاً**، يقدم بعض الأفكار حول المشاركة الحزبية الديمقراطية وحول دور الشباب اللبناني في ذلك. فهو في النهاية يقدم مادة تثقيفية جديدة للشباب حول الأحزاب السياسية، بمضمون علمي، أكاديمي، وموضوعي وبأسلوب مبسط ومباشر، مما يسمح له أن يكون بالفعل ليس دليل الشباب والأحزاب فقط إنما دليل الشباب إلى الأحزاب أيضاً.

قبل الدخول في صلب الموضوع، هناك بعض الملاحظات المنهجية التي لا بد من توضيحها:

الملاحظة الأولى، إن إعداد هذا العمل أرتكز بشكل أساسي على دراسات أكاديمية حول الأحزاب السياسية، محاولاً تبيان مختلف الأطروحات والنظريات، دون الالتزام بمنهج أو بمدرسة فكرية معينة. وهنا تقتضي الأمانة العلمية والمنهجية الصحيحة بذكر ما استخدم من مراجع مباشرة ضمن سياق النص، ووضع ملحق بها، كما تمّ وضع ملحق بالتعريفات الأساسية المرتبطة بالحالة الحزبية.

الملاحظة الثانية، في إطار الوقوف قدر الإمكان على نظرة الشباب في لبنان اليوم إلى الأحزاب ودورها وعلى تجربتهم ضمنها، تمّ عقد سلسلة من الطاولة المستديرة مع شباب من مختلف التيارات السياسية في لبنان. ذلك، إن الآراء والأفكار والمعلومات التي تقدم بها الشباب، والتي تمّ تدوينها في حينه، ستستخدم في الفصل المخصص لذلك دون ذكر هوية الشخص أو انتمائه الحزبي.

الملاحظة الثالثة، تجنباً للوقوع في تجاذبات الحالة الحزبية اللبنانية، فإن النص لم يلجأ إلى تقييم عمل حزب محدّد بعينه، بل ركز على التجربة الحزبية في لبنان بشكل (مع الإشارة إلى أن ورود أسماء بعض الأحزاب تمّ في سياق السرد المجرد من أي تقييم). وبما أن هدف هذا الدليل هو تثقيفي عام فهو يطمح بأن يصبح دليلاً لكل الشباب المهتم بالظاهرة الحزبية دون استثناء.





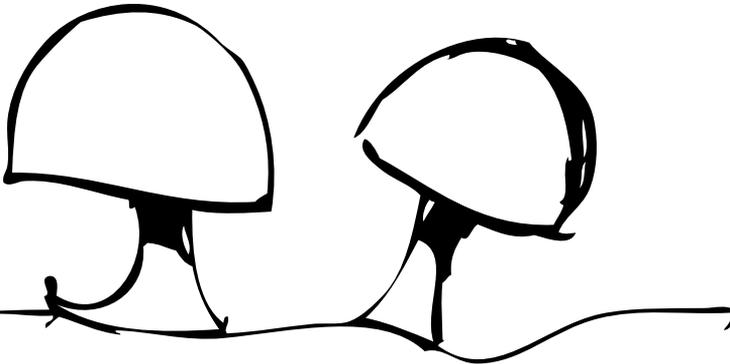
الفصل الأول

لمحة حول نشأة الأحزاب

ظهرت الأحزاب بشكلها الحديث الذي نعرفه اليوم في مطلع القرن التاسع عشر في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم في بقية الدول الأوروبية وفي اليابان، وذلك بعد مسار معقد وطويل كان قد انطلق منذ قرون في أوروبا الغربية. سُرعت التحولات والانقسامات والصراعات الاجتماعية والثورة الصناعية والاضطرابات العمالية التي شهدتها القارة الأوروبية طوال القرن التاسع عشر في تطور هذا المسار، وأدت في محصلتها إلى انتظام مختلف الطبقات الاجتماعية من عمال وفئات برجوازية في أحزاب سياسية مختلفة للدفاع كل عن مصالحه. وتزامن ذلك مع سلسلة من الإصلاحات السياسية والانتخابية ومع انتشار النظام البرلماني والديمقراطية التمثيلية ومبدأ الاقتراع العام الشعبي مما ساهم بشكل أساسي في تطوير الأحزاب وتماسكها، وجعل وجودها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا النوع من النظم السياسية وتقدمها على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن الحيز الجغرافي الغربي.

إذن، أتت الأحزاب في البلدان الغربية نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل مجتمعاتها، لتكون أداة لإدارة الصراعات على السلطة والانقسامات والتميزات بين فئات وأقسام وطبقات المجتمع بأسلوب ديمقراطي غير عنفي. فتكمن أهمية الأحزاب في المجتمعات الديمقراطية بكونها أحد أبرز الأطر للتنافس على السلطة بطريقة مؤسسية منظمة ومقننة. وعليه، تساهم الأحزاب في عملية بناء المجتمع السياسي وفي تجده، وفي تكوين الرأي العام وصنع السياسات العامة ووضع برامج للحكم وإدارة الشأن العام، وفي التثقيف السياسي للمواطنين عامةً أو لفئات اجتماعية محددة، وفي تكوين نخب سياسية وقادة. وتقوم الأحزاب في تنظيم الأنصار والمنتخبين وفئات وجماعات من المواطنين وتأطيرهم وترشيد أو عقلنة تناقضاتهم وخلافاتهم وتمثيل مصالحهم داخل المجتمع في سبيل الحصول على المواقع والمناصب السياسية والإدارية (Ostrogorsky، 1979).

انتشر هذا النموذج من المؤسسات السياسية مع انتشار وتعميم نموذج المؤسسة السياسية الأم، أي الدولة، حيث أصبح من الصعب تصور وجود للأحزاب، بمفهومها الحالي، خارج إطار الدولة الحديثة. وتزامن إنشاء الأحزاب وانتشارها في





العالم العربي في مطلع القرن العشرين مع انهيار السلطنة العثمانية وتقسيم المناطق العربية من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية إلى دول مستقلة ضمن أقطار جغرافية محددة، أي إلى دول قطرية. وكان القرن التاسع عشر قد عرف أشكالاً أولية من التنظيم السياسي ضمن إطار الجمعيات الثقافية والأندية السياسية العربية التي اهتمت بوجه أساسي في التفكير بأزمة السلطنة العثمانية وتفككها وتراجع دورها كإطار سياسي جامع لمختلف الأقطار العربية. سعت هذه الحلقات السياسية العربية إلى إيجاد حلول لأزمة السلطنة العثمانية، وكل منها فكر وعمل في اتجاه معين، ويمكن جمعها ضمن ثلاثة اتجاهات.

- الاتجاه الأول فكر في إصلاح الدولة العثمانية، وهو ما كان قد أصبح غير ممكن في ظل التطورات السياسية الداخلية وتصاعد سياسة التنريك، التي ميّزت على أساس عنصري بين مواطني السلطنة وساهمت في تأزم العلاقات العربية والتركية من ناحية، وازدياد الضغوطات الخارجية على السلطنة العثمانية، واندلاع الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة كلياً من ناحية أخرى.
- الاتجاه الثاني فكر وسعى للاستقلال عن السلطنة من خلال إنشاء دولة عربية جامعة لمختلف الأقطار العربية أو للأقطار العربية والمسلمة معاً. وقف الاستعمار والانتداب التي شهدتها المنطقة دون تحقيق أي من هذه المشاريع. لكن ذلك لم يمنع هذه التيارات الفكرية وهذه المشاريع من أن تتحول لاحقاً إلى عقائد وبرامج لعدد كبير من الأحزاب السياسية العربية، التي رفعت إما شعار القومية العربية، والدعوة إلى قيام أمة عربية واحدة، وإما شعار الأمة الإسلامية.
- الاتجاه الثالث عمل على إنشاء كيانات سياسية مستقلة بأحجام جغرافية مختلفة انطلاقاً من معطيات حضارية وتاريخية وثقافية محددة، كدولة عربية مشرقية، أو سوريا الطبيعية، أو دولة لبنانية. ففي الوقت الذي ساهم فيه الانتداب بقيام مشروع الدولة اللبنانية، حال دون تحقيق أي من المشاريع الأخرى، ولكن ذلك لم يمنعها من أن تصبح هي أيضاً أهداف وبرامج وشعارات لعدد من الأحزاب السياسية القومية والعقائدية.
- إلى جانب هذه الاتجاهات التابعة من التفاعلات الداخلية للعالم العربي في تلك الحقبة، ظهر اتجاه رابع متأثر بالحركة الأممية الشيوعية وبالثورة البلشفية، ثورة أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٧ في روسيا، وبالقضايا والتحديات التي رفعتها هذه الحركة على المستوى العالمي، ونتج عنه قيام الأحزاب الشيوعية في العديد من البلدان العربية (دراج وباروت، ٢٠٠٠).





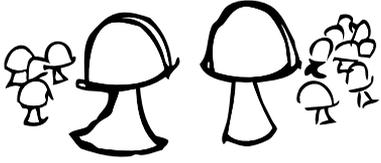
شكل لبنان منذ تلك الحقبة وحتى يومنا هذا المختبر الفكري والحقل التجريبي لمجمل الحراك السياسي والعقائدي في المشرق العربي. بإيجاز، يمكن تصنيف الأحزاب العربية حين نشأتها إلى خمس فئات (أبي صعب، ٢٠٠٦، ٣٩) :

- أحزاب قومية عربية، تسعى لتحقيق الوحدة العربية وترفض الكيانات القطرية؛
- أحزاب إسلامية، تسعى لقيام أمة إسلامية؛
- أحزاب قومية إقليمية، تسعى لقيام سوريا الطبيعية؛
- أحزاب وطنية قطرية؛
- أحزاب شيوعية.

نستنتج من ذلك أن ظروف نشأة الأحزاب السياسية العربية اختلفت عن ظروف نشأة الأحزاب الغربية. فإلى جانب اهتمام الأحزاب العربية في بناء دولة حديثة، متأثرة بأفكار عصر التنوير الأوروبي وعصر النهضة العربية، كان للعوامل الخارجية وردود الفعل عليها الأثر الكبير في تشكيلها أكثر من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بمجتمعاتها. من هنا، يعتبر البعض أن الترابط والعلاقة التفاعلية بين مؤسسة الدولة والمؤسسات الحزبية الذي نشأ في الغرب كنتيجة لمسار تاريخي محدد، لا يتطابق مع مسار المجتمعات العربية، وبالتالي لا تقوم هذه المؤسسات الحديثة، أي الدولة والأحزاب السياسية في البلدان العربية بنفس الأدوار التي تؤديها في الغرب، وليس لديها المفاعيل نفسها على المستويين الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يفسر أزمتهما الحالية. هنا يقتضي التأكيد على أن تعلل تجربة هذه المؤسسات في العديد من المجتمعات العربية يعود بشكل أساسي، إضافة إلى الضغوطات والظروف الخارجية، كالاستعمار والحرب العربية-الإسرائيلية منذ إعلان دولة إسرائيل والأزمات أو الحروب المستمرة، إلى الدور التسلسلي أو شبه التسلسلي الذي لعبته وتلعبه الأنظمة التي هيمنت على الدول ومؤسساتها بشكل خاص وعلى المجتمعات العربية بشكل عام، وعلى أنه ليس في الثقافة العربية والإسلامية أي استثناء أو ممانعة أو عدم مطابقة مع هذه المؤسسات الحديثة.

والواقع أن الحزب لا يعدّ حكماً المؤسسة الوحيدة الوسيطة بين الدولة والمواطنين، في مختلف المجتمعات، فهناك الحركات الاجتماعية وبعض منظمات المجتمع المدني ووسائل حديثة للتعبير المباشر عن الآراء بواسطة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لكن يبقى الحزب السياسي أهم أداة للتواصل والتمثيل السياسي في المجتمعات الغربية. بينما تنافسه في المجتمعات العربية آليات وأطر أخرى تؤدي دور الوساطة وتأخذ موقفاً متقدماً عليه في عملية التمثيل السياسي، كالعائلة والعشيرة والقبيلة والمؤسسة الدينية والزعامات... الخ، وهي نادراً ما تعبر عن مصالح سياسية عامة، فهي على الأغلب تدافع عن مصالحها الخاصة. وبخلاف الأحزاب، انتماء الفرد إلى هذه الأطر ليس طوعياً في أغلب الأحيان، إما يكون بالوراثة حيث يولد الفرد ضمنها، وإما يكون التزامه بها نوع من أنواع التبعية غير الإرادية.

من هنا تبرز الحاجة إلى أحزاب سياسية حديثة محررة من الولاءات الأولية وذات مشاريع وأهداف عامة. فما هو الحزب إذا؟ كيف وفي أي وسط أو بيئة تنشأ الأحزاب؟ كيف تصنف عقائدياً وفكرياً؟ ما هي أبرز وظائفها؟



الفصل الثاني

التعريف بالأحزاب السياسية

أولاً: ما هو الحزب؟

الأحزاب السياسية هي جماعات منظمة وثابتة نسبياً تمثل مصالح محددة لطبقات أو فئات معينة وتستقطب الأعضاء والمناصرين حول برامج وقيم وأهداف مشتركة، فتجسد مطالبهم وتدعي حصريّة التكلم باسمهم. يشكل الوصول إلى السلطة أو المشاركة بها أو التأثير عليها على المستويين المحلي، أي على مستوى السلطات المحلية كالبلديات، والوطني، كالمجالس النيابية والحكومات، أحد أهم أهداف الأحزاب السياسية في الديمقراطيات التمثيلية، التي تعبئ المحازبين وتحشد طاقات الجماهير في سبيل تحقيق ذلك وفق آليات دستورية وانتخابية محددة. لكن هذا التحديد لا ينطبق على بعض الأحزاب الثورية التي لا تسعى للوصول إلى السلطة وفق أطر الدستورية بل عبر الثورة وقلب النظام. كما قد لا تضع بعض أحزاب الأقليات هدف الوصول إلى السلطة ضمن أبرز أولوياتها، لأن هدفها الأساسي قد يكون الدفاع عن حقوقها ومطالبها الخاصة فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط لا تنطبق كلياً على الأحزاب التي تعمل ضمن أنظمة سياسية غير ديمقراطية، كأنظمة الحزب الواحد، حيث التعددية السياسية والحزبية مقيدة إلى أقصى الدرجات أو ممنوعة، وحيث تكون الأحزاب المعارضة للنظام في حال وجدت إما ناشطة في الخارج أي في المنفى، وأما مجبرة على التحرك في الداخل بسرية من دون أن تستطيع المشاركة في الانتخابات العامة بشكل معلن.

هناك أربعة شروط يفترض توافرها في كل تنظيم أو جماعة تعمل ضمن نظام سياسي تعددي وديمقراطي لكي يطلق عليها صفة حزب (Weiner, Lapalombra, 1966)، نعرضها في سبيل التحديد لا الحصر:

- الاستمرارية في التنظيم، مما يعني استمرار الحزب بعد وفات مؤسسيه؛
- أن يكون منظمة معلنة ومعروفة ذات امتدادات محلية دائمة، ولديها وسائل وآليات تواصل واتصال متنوعة بين العناصر المحلية والعناصر المركزية؛
- أن يكون لدى قياديه التصميم المبرمج والموجه للوصول إلى السلطة منفردين أو ضمن تحالف والمحافظ على سلطة القرار على المستوى المحلي والوطني، وأن لا يقتصر مسعاهم فقط في التأثير على أداء ومسار السلطة؛
- أن يكون لديهم همّ التنظيم بهدف كسب المناصرين خلال الانتخابات وعمل كل ما يمكنهم للحصول على الدعم الشعبي.

نلاحظ من هذا التعريف - الذي ينطبق على الأحزاب ضمن الأنظمة الديمقراطية التعددية، ولا ينطبق بسهولة على الأحزاب التي تنشط ضمن الأنظمة السلطوية ذات الحزب الواحد - إن الأحزاب السياسية هي ظاهرة معقدة من الصعب إعطائها تعريف واحد متكامل، مما يدفع إلى الأخذ بعوامل أخرى للإحاطة بجميع جوانبها، لأن عمل الأحزاب داخل المجتمع، إضافة إلى هدف الوصول إلى السلطة، هو متشعب الأدوار ومتعدد المهام. وللإحاطة بمختلف جوانب الظاهرة الحزبية نتوقف عند النقاط التالية: التكوين والنشأة، التوجهات الفكرية، الوظائف، طبيعة سلطة القيادة، البنية الداخلية.



ثانياً: ابرز خصائص الأحزاب

١ - من حيث التكوين والنشأة

تشأ الأحزاب لأسباب وضرورات متنوعة ومتعددة. منها ما هو ذات نشأة برلمانية، حيث بادرت النخب البرلمانية إلى تأسيس الأحزاب بهدف إيجاد إطار منظم ومستدام للعلاقة بين الكتل والمجموعات البرلمانية والهيئات الناحية (Duverger, 1976). ومنها ما ينشأ للتعبير عن الانقسامات داخل المجتمع، أو نتيجة لتحولات دستورية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية... الخ، أو للدفاع عن مصالح بعض الجماعات أو الطبقات، أو لحماية بعض الفئات الدينية والطائفية والعرقية والإثنية، أو لتقاطع عدد من هذه الأسباب. هناك أحزاب تمثل أو تدعي تمثيل أمة بأسرها، وهي غالباً ما تكون ضمن نظام الحزب الواحد.

٢ - من حيث الفكر والعقائد والأيدولوجيا

إن كل تصنيف دقيق لأحزاب محددة من حيث فكرها العقائدي والأيدولوجي ومن حيث توجهات برنامجه، يقتضي مراقبة حسية وبحث دقيق ومعمق في هذه الأحزاب، وعدم الاكتفاء بالهوية المعلنة من قبلها وبالعناوين والشعارات التي تطلقها هي على أعمالها. هناك غالباً الكثير من التناقض بين الشعارات التي تعلنها الأحزاب وبين الأعمال التي تقوم بها فعلياً. إن ما يهمننا هنا هو معرفة مختلف العائلات الفكرية والعقائدية التي تنضوي تحتها الأحزاب السياسية وذلك انطلاقاً من تصنيفات متعددة الأبعاد تتخطى الثنائية التقليدية بين اليمين واليسار:

يمين / يسار / وسط (ليبرالي / اشتراكي / اجتماعي ديمقراطي / تقليدي / محافظ / تقدمي)؛ شيوعي؛ بيئي؛ برجوازي / بروليتاري - فلاح؛ المالكين / العمال؛ المركز / الأطراف (مركزية / جهوية)؛ ريفي / مدني؛ علماني / ديني (دولة / دين)؛ وطني / أممي... الخ. عدة صفات يمكن أن تتقاطع في الحزب نفسه، كما يمكن لصفة محددة أن تتواجد في أحزاب مختلفة عقائدياً. على سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك حزب ريفي يمين وحزب ريفي يساري، طبقة وسطى يمين وطبقة وسطى يسار، طبقات مختلفة في نفس الحزب اليميني أو اليساري... الخ.

كما يمكن تصنيف الأحزاب بأحزاب الزعماء (جمال عبد الناصر)، وأحزاب الطبقات (الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج)، وأحزاب المبادئ (قومي، اشتراكي، ليبرالي، ديني، علماني)، وأحزاب الأقليات (العرقية، والدينية، والإثنية، واللغوية)...

٣ - من حيث الأدوار والوظائف

يشمل عمل الأحزاب ونشاطها مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن بشكل عام تختلف الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب باختلاف طبيعة النظم السياسية التي تنشط ضمنها. بينما يقتصر دورها في الأنظمة الديمقراطية ذات التعددية الحزبية على المجالات العامة دون التدخل في الجوانب الخاصة من حياة الأفراد، بينما يتخطى دور الحزب الشمولي المجالات العامة للولوج إلى حياة الأفراد الخاصة ومحاولة التأثير فيها وإعادة صقلها بما يتوافق مع أيدولوجيته وفلسفته. يتم التركيز هنا تحديداً على دور الأحزاب وعملها تجاه السلطة السياسية وتجاه المجتمع بشكل عام ضمن الأنظمة الديمقراطية بحيث أنها عنصر أساسي في تقدم المجتمعات وتطورها. فالأحزاب من خلال سعيها للوصول إلى السلطة أو للمشاركة أو التأثير بها، تقوم بأدوار متعددة ومختلفة لأعضائها وللمجتمع، من أبرزها:



- الدور الأول للأحزاب هو دور تمثيلي، فهي تدعي شرعية تمثيل المواطنين، أو فئة أو جماعة منهم، وتقوم ببلورة آرائهم ومصالحهم المشتركة وصياغتها ضمن برنامج تسعى لتحقيقه بشكل أساسي عبر وصولها إلى السلطة. وينتج عن هذا الدور وظيفة الأحزاب كآلات أو ماكينات انتخابية تنتقي المرشحين، تعين الدعم الشعبي وتعد القادة والنخب للمي الوظائف السياسية، التمثيلية والإدارية، ضمن مؤسسات الدولة على المستويين المحلي والوطني.

- تعنى الأحزاب بشكل أساسي بعملية التنشئة السياسية داخل المجتمع وبتثقيف المواطنين وإعطائهم فرصة الاهتمام بالشأن العام وتعبئهم وتحشدهم في سبيل دمجهم وإشراكهم، كأفراد أو جماعات، في الحياة السياسية. فهي إذن أدوات للتكيف الاجتماعي.

- تؤدي الأحزاب دوراً مهماً على مستوى السلطة والنظام السياسي. فهي تراقب عمل الحكومة وتسعى لمحاسبتها، وتعد الاقتراحات والسياسات البديلة للحكم حين تكون خارج السلطة. تضيف الأحزاب صفة الشرعية على النظام السياسي القائم من خلال مشاركتها في العملية السياسية ومن خلال دعم خطط النظام وسياسته والترويج له. كما يمكن للأحزاب أن تمتنع عن الاعتراف بالنظام القائم من خلال إجماعها عن المشاركة في الحياة السياسية، وتحديدًا مقاطعتها للانتخابات العامة.

- تقوم الأحزاب بدور إعلامي وإعلاني مهم حول قضاياها ومشاريعها الخاصة وحول القضايا والمشاريح العامة، فبإمكانها أن تصبح منبراً للنقاش والجدل على المستوى الداخلي، بين أعضائها، وعلى المستوى العام. كما يمكنها أن تتحول إلى المدافع عن بعض الحالات الخاصة أو النطق باسم بعض الفئات المهمشة والمحرومة اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً والتي تتخطى جمهور محازبيها.

- تسعى الأحزاب باستمرار للتأثير في الرأي العام واستمالاته إلى قضاياها ونيل دعمه وجعله من ضمن مناصريها وناخبيها.

- في بعض الحالات الوطنية تقوم الأحزاب بدور تحريري من الاستعمار أو من الاحتلال.

٤ - من حيث سلطة القيادة

إن تطور المجتمع وتقسيم المهام في داخله، والتمايز بين مختلف مكوناته وتخصصها، ينعكس على مؤسساته السياسية بما فيها الأحزاب وعلى طبيعة السلطات في داخلها. فتنوع المؤسسات السياسية وسلطة القيادة بداخلها انطلاقاً من تطور المجتمعات. فالمؤسسات السياسية ذات السلطة التقليدية، أي المستندة إلى التقاليد، تكون غالباً في المجتمعات التي لا تميز بشكل واضح بين بناها التقليدية وجهازها الإداري، والمهام والوظائف السياسية. والمؤسسات السياسية ذات السلطة العقلانية تظهر في المجتمعات التي تعرف التمايز الاجتماعي والتي توكل سلطتها السياسية إلى مؤسسات متخصصة، عقلانية وبيروقراطية، أي إلى مجموعة من الاختصاصيين البيروقراطيين التي تستمد منهم شرعيتها.



أما المؤسسات ذات السلطة الكاريزماتية، فهي تستند إلى شرعية زعيم يسعى لفرض سلطته معنوية ومناقبية بمواجهة السلطة التقليدية داخل المجتمع (Weber، ١٩٦٦).

٥ - من حيث بنية الأحزاب الداخلية وتنظيمها وتقسيماها

هناك علاقة تفاعلية بين بنية الأحزاب الداخلية وعلاقاتها الخارجية وموقعها ضمن المجال السياسي. مما يفترض النظر إلى عدة متغيرات على المستوى التنظيمي، كالنظر: إلى هيكلية الحزب وطبيعتها وشكلها (هيئات، لجان، خلايا)؛ إلى آليات التواصل داخل الحزب (أفقية أو عمودية)؛ إلى مركزية أو لا مركزية السلطة داخل الحزب؛ وأخيراً إلى مفهوم الانتساب الذي يحدد بدوره التفاعل في العلاقات بين القادة والأعضاء النشيطين والأعضاء غير النشيطين والموالين والناخبين والتداخل بين هذه الدوائر. وعليه يمكن تصنيف الأحزاب من حيث تنظيمها الداخلي إلى أربع فئات (Duverger، ١٩٧٦؛ Seiler، ١٩٩٢؛ Sartori، ١٩٧٦؛ Michels، ١٩٧١):

- أحزاب الأطر (أو الكادرات أو أحزاب النخب أو الأحزاب الرئاسية)، هي عموماً ضعيفة التنظيم وقليلة المؤسسة، ليس لديها قاعدة عريضة من المحازبين، لكنها مرنة، تركز على هيئات من النخب أو الوجهاء أو الفعاليات تشغل في سبيل الفوز في مختلف العمليات الانتخابية. بعض التنظيمات الحزبية التي أنشئت في بداية الألفية الثانية في لبنان تشبه هذا النوع من الأحزاب.

- أحزاب الجماهير، تتميز بتنظيمها المركزي القائم على الخلايا التي تربط بين جماهير المنتسبين والقيادة. هدف هذه الأحزاب الأساسي هو استقطاب أكبر عدد ممكن من الأعضاء إلى صفوفها، وعلى الرغم من سطوة أقلية (أوليغارشية) معددة عليها، يبقى للأعضاء دور مهم داخل الحزب، فهم إضافة إلى تسديدهم اشتراك مالي، يشاركون في كافة النشاطات الفكرية والسياسية، لكن يبقى للقيادة العليا سلطات وصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات (الأحزاب الشيوعية، الأحزاب العمالية).

- الأحزاب غير المباشرة، تقع بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير من حيث أنها لا تسعى لاستقطاب مباشر للمحازبين، لكنها تنشأ في الوقت ذاته من قبل ممثلين عن النقابات والجمعيات والهيئات القطاعية والأندية. قد تكون ركيزتها طبقة اجتماعية محددة أو فئة مهنية معينة، أو طبقات اجتماعية مختلفة (مثال على ذلك: الأحزاب الاشتراكية أو الأحزاب الديمقراطية المسيحية). فهي تتميز بلامركزية قوية وبمرونة تعطي الفروع والهيئات المختلفة سلطة في اتخاذ عدد من القرارات ضمن تسلسل هرمي متصاعد وصولاً إلى القيادة العليا.

- الأحزاب التوتاليتارية، أو أحزاب الاندماج الكلي، تسعى للإحاطة الكلية بمختلف جوانب حياة أعضائها دون أي تمييز بين حياتهم الخاصة والعامة، ويساعدها على تحقيق ذلك العديد من الجمعيات والمنظمات التابعة مباشرة لها أو تدور في فلكها (الأحزاب الفاشية، الستالينية، بعض الأحزاب الشيوعية وأحزاب قائمة على كاريزما زعيم محدد). تتميز بمركزية قوية وبترايط العلاقة بين مختلف المستويات والهيئات الحزبية، وتتجمع سلطة القرار ومعظم الصلاحيات فيها بيد القيادة العليا أو بيد الزعيم.



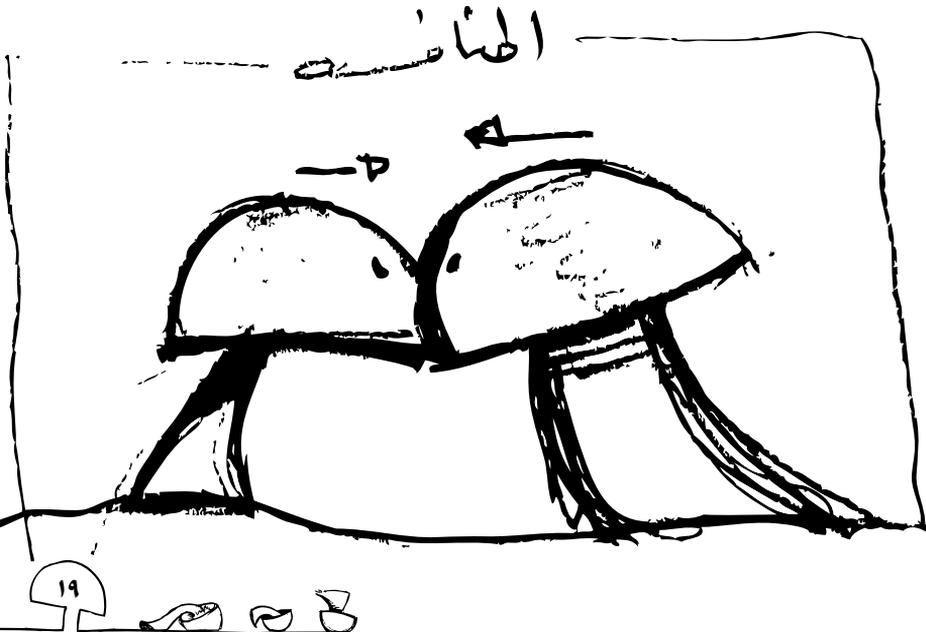
ثالثاً: النظام الحزبي (الأنظمة الحزبية)

المقصود بالنظام الحزبي هو مجموع الأحزاب التي تتفاعل فيما بينها ضمن نظام سياسي في بلد محدد، وقد تكون علاقاتها تنافسية حيناً وتعاونية حيناً آخر (Stein, Lipset, 1967). وهذه العلاقة تتأثر وتؤثر في الوقت ذاته بالنظام السياسي القائم وبهيكله، وبالنظومة القانونية قيد التطبيق، وتحديداً تلك التي لها وقع مباشر على الأحزاب، كالتقوانين الانتخابية وكقوانين الأحزاب. على سبيل المثال، أظهرت التجارب أن النظام الانتخابي النسبي يساهم عموماً في بروز نظام ذات تعددية حزبية صلبة، تتمتع فيه الأحزاب باستقلالية وبيئات. والنظام الانتخابي الأكثرية على دورتين يعطي نظام ذات تعددية حزبية مرنة، تخضع فيه الأحزاب بعضها إلى البعض الآخر مع ثبات نسبي. ويساعد النظام الأكثرية على دورة واحدة في بروز ثنائية حزبية مع تناوب على السلطة بين الحزبين الأقويين (Duverger, 1976).

إضافة إلى ترتيب الأنظمة الحزبية انطلاقاً من عدد الأحزاب الممثلة داخل البرلمان أو في الحكومة أو عدد الأحزاب ذات التأثير الفعلي في الحقل السياسي يجب التركيز أيضاً على تعدد الإيديولوجيات داخل النظام السياسي وتنافسها ورسوخها ومأسستها داخل الأحزاب (Offerlé, 2002). بشكل مبسط، يمكننا تصنيف الأنظمة الحزبية ضمن نوعين، ينطوي كل منهما على تمايزات بداخله (Seiler, 1992).

١ - النظام الحزبي التنافسي

قد يكون ذات ثنائية حزبية، مثلما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، أو في بريطانيا، بين حزب العمال وحزب المحافظين. كما يمكن أن يكون ذات تعددية حزبية لا تقل عن ثلاثة أحزاب، قلما يستطيع أي منها أن يحصل على الأكثرية داخل المجلس النيابي وأن يؤلف الحكومة منفرداً، مما يدفع إلى التحالف بين أكثر من حزب لتشكيل السلطة التنفيذية (فرنسا، ألمانيا). (قد تكون هذه التعددية الحزبية متشكلة داخل قطبين، أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وأما متعددة الأقطاب.



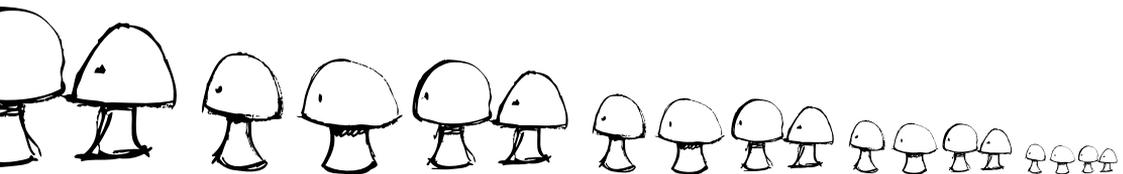


٢ - النظام الحزبي غير التنافسي

أبرز أشكال هذا النظام هو نظام الحزب الواحد أو الحزب الشمولي الذي يسيطر على كافة مقاليد السلطة وكافة مرافق الحياة العامة والخاصة، ويمنع بشكل مطلق وجود أي حزب آخر، وإن كان حليفاً. الأحزاب التي يمكن أن تتواجد ضمن نظام الحزب الواحد هي إما سرية وإما منفية تتشبط من خارج الحيز الوطني. كما تعرف الأنظمة الحزبية غير التنافسية نوعاً من التعددية الحزبية الشكلية حيث يهيمن حزب محدد على مجموعة من الأحزاب تدور في فلكه ويتقاسم معها السلطات التمثيلية والتنفيذية مع احتفاظه بالأكثرية المطلقة لمصلحته.

تجدر الإشارة إلى وجود أنظمة سياسية غير حزبية، أي لا وجود للأحزاب السياسية في داخلها، وذلك عائد من جهة إلى حظر تأسيس الأحزاب من قبل السلطة السياسية، وهي غالباً سلطة تقليدية قائمة على أسس قبلية أو عشائرية، مما لا يسهل قيام الأحزاب وتطورها من جهة أخرى (السعودية، بعض دول وإمارات الخليج العربي).

عرف لبنان وعاش منذ أكثر من قرن من الزمن التعددية الحزبية، لكن على الرغم من ذلك لم يعرف حتى اليوم نظاماً حزبياً فعلياً. أسباب كثيرة تحول دون ذلك، من أهمها طبيعة النظامين السياسي والانتخابي، لكن قبل الدخول في تفسيرها، يجب إلقاء الضوء على نشأة الأحزاب في لبنان، والعودة لاحقاً إلى المنظومة الدستورية والقانونية التي عملت ضمنها.

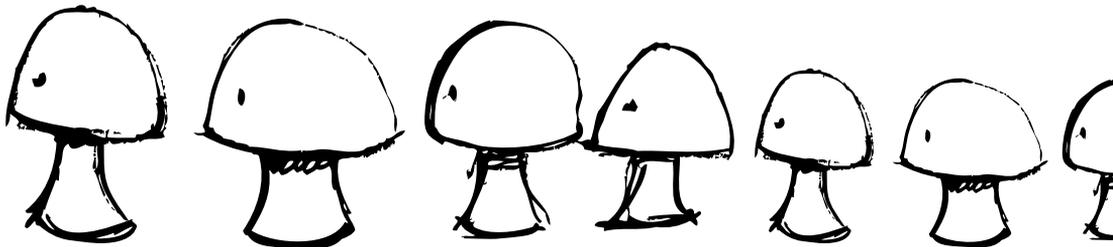


لمحة عن نشوء الأحزاب في لبنان وتطورها

كل التعريفات والتصنيفات آنفة الذكر عن الأحزاب السياسية يمكن أن نجد لها متفرقة في العديد من الأحزاب اللبنانية بشكل عام، أن من حيث طبيعة النشأة أو البنى الداخلية أو الأهداف والوظائف... الخ. لذلك ليس الهدف هنا تصنيف الأحزاب اللبنانية وفق أنماط محددة أو التأريخ للحياة الحزبية، بقدر ما هو معرفة تطورها انطلاقاً من أبرز المشاريع التي وضعتها وآليات عملها والتحديات التي واجهتها والرهانات التي رفعتها. مما يساعد في فهم تنوعها ونقاط قوتها وضعفها وما هي المجالات التي اهتمت بها وتلك التي أغفلتها أو لم تكثر لها.

في حال اعتبرنا الانقسام السياسي بين قيسي ويميني في عهد الإمارة في جبل لبنان ومن ثم بين يزبكي وجنبلاطي، انقسام تقليدي تشكلت حوله الزعامات العائلية، على الرغم من توسعه وثبات مفاعيله السياسية والاجتماعية التي ما زالت قائمة حتى اليوم (الخازن، ٢٠٠٢، ٢٥-٢٦)، وفي حال اعتبرنا أن الجمعيات والأندية السياسية، التي تشكلت ونشطت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتحديداً بعيد إقرار قانون الجمعيات العثمانية عام ١٩٠٩ (الدوري، ١٩٨٤)، هي أطر ما قبل الحزبية، يكون تاريخ نشوء الأحزاب السياسية الحديثة في لبنان موافق تقريباً لتاريخ إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ (الخازن، ٢٠٠٢). شهدت هذه المرحلة ظهور أحزاب ذات طابع إثني، وتحديداً الأحزاب الأرمنية، وهي أحزاب تعود بنشأتها إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تأسست في أرمينيا قبل نزوح الأرمن إلى لبنان.

إذا نظرنا بشكل سريع إلى التجربة الحزبية في لبنان منذ تلك المرحلة وحتى يومنا هذا، نلاحظ أنه يمكن تبويبها تحت خمسة مداخل أو عناوين أساسية طفت على مجمل الفكر والجدل والحراك الحزبي في مراحل متعددة، دون أن يعني ذلك أنها كانت الاهتمامات الوحيدة للأحزاب. كما أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى، مع ما تحمله من اهتمامات ومواضيع وعناوين جديدة تناولتها الأحزاب، يتم بشكل تراكمي، أي من دون قطع مع ما حملته المراحل السابقة. مما يفسر ثبات بعض الاهتمامات والمطالب التي رفعها عدد من الأحزاب منذ الاستقلال حتى اليوم، مثلاً ك مطلب إلغاء الطائفية السياسية. ونلاحظ أيضاً أن هناك نوع من العلاقة التفاعلية بين هذه الاهتمامات الطاغية وأشكال التنظيم والبنى الداخلية للأحزاب والخصائص الاجتماعية لجمهورها (الخازن ٢٠٠٢؛ اشتي ٢٠٠٦؛ اشتي ٢٠٠٧).

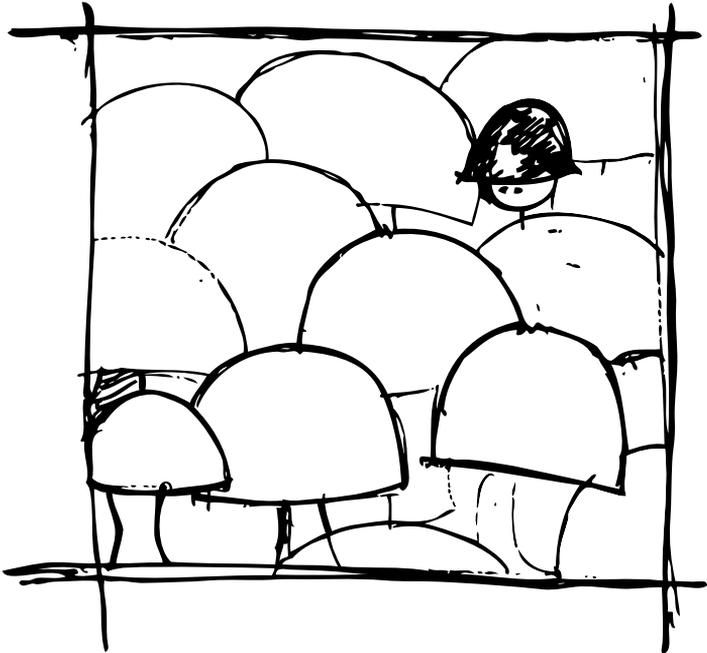




أولاً: الكيان السياسي اللبناني والموقف منه

كان من الطبيعي أن يشكل موضوع الكيان السياسي والقانوني للدولة اللبنانية الهم الأبرز للأحزاب السياسية التي تأسست في لبنان عقب قيام الدولة فيه. فاستحوذ هذا الموضوع على تفكيرها وعلى نشاطاتها، فانقسمت الأحزاب بين المؤيد لقيام هذه الدولة والمعارض لطبيعتها والرافض لها كلياً. كما تضمن الاختلاف الحزبي حول الكيان السياسي أبعاداً متصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبمسألة الهوية الوطنية، وبالانقسامات الطائفية (اشتي، ٢٠٠٦، ٦١؛ طرابلسي، ٢٠٠٨، ١٣٥-١٤٦)، وارتبط ذلك أيضاً بعملية التنافس والصراع للوصول إلى السلطة. يمكن ملاحظة نمطان من الأحزاب التي نشأت خلال هذه الحقبة :

- أحزاب ذات زعامات تقليدية، شبيهة بأحزاب الكوادر، نشأت من الكتل البرلمانية (الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية) وكان هدفها استقطاب المناصرين والناخبين. لم تتمتع هذه الأحزاب بهيكلية متماسكة وممأسسة. كان جمهورها مختلطاً ومتنوعاً، لا يمثل فئة أو طبقة محددة. تمحورت الحياة السياسية حول هذه الكتل الحزبية التي احتكرت فيما بينها إلى حد كبير عملية التمثيل السياسي والبرلماني.
- أحزاب عقائدية (الحزب الشيوعي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الكتائب، ... الخ)، تميزت بتنوع طروحاتها وبتظيمها المتناسك. كانت لا تزال في تلك المرحلة ذات قاعدة شعبية ضعيفة، لكن ازداد حضورها على المستوى السياسي التمثيلي وعلى المستوى الشعبي في مرحلة ما بعد الاستقلال ومطلع الخمسينات.





ثانياً: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

بعد أن تحققت استقلال لبنان عام ١٩٤٢، الذي طالبت به وسعت إليه معظم الأحزاب إضافة إلى شخصيات سياسية من مشارب مختلفة، انتهت مرحلة الصراع مع سلطات الانتداب حول إنشاء الدولة اللبنانية واستقلالها وابتدأت مرحلة التفاوض الحزبي والمطالبة بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، إلى جانب استمرار بعض الأحزاب بعدم الاعتراف بشرعية الكيان السياسي. تزامن ذلك مع تحولات جذرية على مستوى المنطقة، من أبرزها نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل، التي شكلت ولا تزال حتى اليوم نقطة مفصلية وأساسية في عقائد وبرامج العديد من الأحزاب السياسية. كما عرف لبنان داخلياً مرحلة الإصلاحات الشهابية التي سعت لبناء دولة عصرية ومؤسسات حديثة وإلى تحقيق التنمية والتقدم في المناطق والقطاعات كافة، مما ترك أيضاً أثراً مهماً على الأحزاب السياسية.

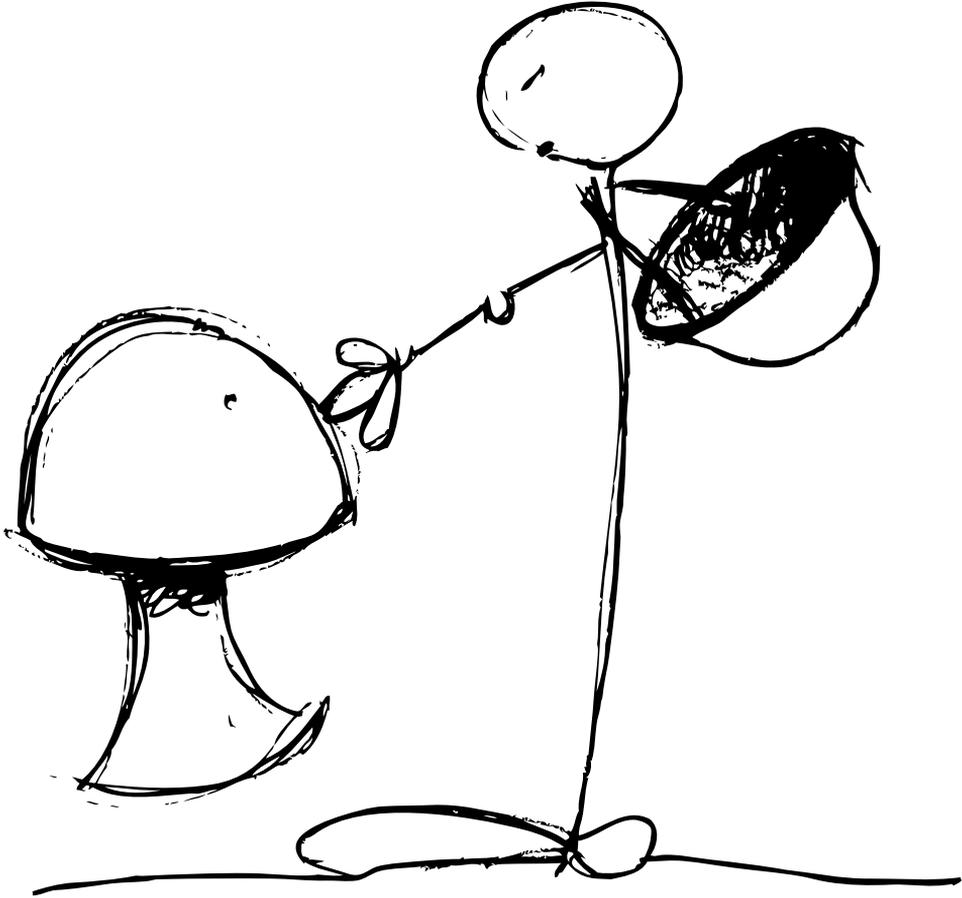
شهدت هذه المرحلة تعددية حزبية ضمن نظام ليبرالي أمّن فسحة مهمة من الحرية والممارسة والمشاركة، وعرفت أيضاً نمواً اقتصادياً وافتحاحاً فكرياً وثقافياً وإعلامياً. غير أن ذلك لم يؤدي إلى عدالة اجتماعية وإلى تحقيق المساواة بين المواطنين والإنماء المتوازن بين المناطق، وتحديداً في الأطراف، ولم يحل دون نشوء الكثير من الاضطرابات والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي كان للأحزاب الدور الرئيسي في قيامها. وعلى الرغم من حظر بعض الأحزاب من النشاط والعمل، شهدت هذه المرحلة، التي سبقت اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، تطوراً كمياً ونوعياً على مستوى الأحزاب. فأسست الأحزاب فروعاً لها في المناطق الريفية والأطراف وتوسعت صفوفها لتشمل الشرائح الشابة، وتوجهت نحو الطلاب والطبقات الوسطى والعمالية، وأصبح لبعض الأحزاب قاعدة شعبية واسعة، وفي بعض الحالات قاعدة جماهيرية. وترافق ذلك مع تطور الحركة النقابية التي توسعت على مختلف القطاعات المهنية والعمالية والزراعية والصناعية، ومع بروز الحركة الطلابية، حيث أنشئت الهيئات والاتحادات الطلابية في المدارس الثانوية والجامعة اللبنانية والجامعات والخاصة. أطلقت الأحزاب والنقابات والهيئات الطلابية سلسلة من الحركات المطالبة باستنطاق من خلالها تحقيق عدد من المطالب على مستوى عقود العمل والأجور والقطاعات التعليمية والزراعية والصحية، والحوّول دون اعتماد قوانين مقيدة للحريات العامة وحرية تأسيس الأحزاب... الخ (طرابلسي، ٢٠٠٨، الفصلين التاسع والعاشر). كما كان لبعض الأحزاب أيضاً مطالب متعلقة بإجراء إصلاحات سياسية جذرية وبالتوجهات السياسية للحكم على الصعيدين الإقليمي والدولي. لكن على الرغم من عجز الأحزاب عن تحقيق أي إصلاح سياسي، ومحدودية الانجازات الاقتصادية والتنموية التي تمت، تبقى أهميتها في أن مطالبها أتت «من القاعدة» من الأحزاب السياسية ومن مؤسسات اجتماعية متنوعة، مقارنة مع إصلاحات قد تحدث «من فوق»، من قبل السلطة السياسية، أو تفرض من الخارج، من قبل قوى سياسية أو اقتصادية.

تعتبر هذه المرحلة من أبرز مراحل تطور الحياة الحزبية في لبنان في مختلف جوانبها وعلى كافة مستوياتها، فتعددت وتنوعت فكرياً وعقائدياً وتنظيماً ومؤسساتياً (اشتي، ٢٠٠٦، ٦٢-٦٩؛ الخازن، ٢٠٠٢، ٢٩-٤٥):

- استمرار تشكل الحزبيات التقليدية حول الزعامات والعائلات السياسية مع تمأسسها التدريجي وتطور أدائها وتوسعها على المستوى الشعبي، مع بروز أحزاب جديدة (حزب الوطنيين الأحرار).
- ظهور أحزاب تجمع بين الزعامة العائلية التقليدية والعمل الحزبي القائم على برنامج إصلاحي حديث (الحزب الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط).
- استمرار الجدل حول الكيان السياسي اللبناني بين طرحي الانفصال والتوحد، وقيام أحزاب جديدة تنادي بالقومية العربية (حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الناصريين).



- ظهور أحزاب يسارية جديدة (منظمة العمل الشيوعي).
 - تأسيس أحزاب إسلامية (حزب التحرير الإسلامي، الجماعة الإسلامية).
 - ظهور حركات اجتماعية ذات خلفية سياسية-دينية (حركة المحرومين مع الإمام موسى الصدر).
 - تقوية الفرز الأيديولوجي بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار.
 - تفاعل الأحزاب اللبنانية مع العديد من التيارات السياسية والعقائدية على المستويين العربي والعالمي.
- بيد أن هذه المرحلة أظهرت أيضاً قوة وثبات البنية التقليدية للمجتمع اللبناني والقدرة الثقافية للزملاء التقليديين على استقطاب الناس والناخبين إلى جانب الأحزاب.





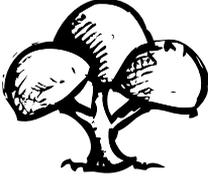
ثالثاً: المشاركة في الحرب والإصلاحات الدستورية



شاركت معظم الأحزاب اللبنانية في الحرب إما بهدف تحقيق إصلاحات جذرية داخل النظام السياسي وإما في سبيل الوقوف في وجه أي تغيير ضمن تركيبة هذا النظام وتوازناته (طرابلسي، ٢٠٠٨، ٣٢٩-٣٣٥). أحدثت هذه المشاركة تحولات عميقة وجذرية لدى الأحزاب السياسية على كافة الصعد:

- لجوء الأحزاب إلى العنف والقوة المسلحة وإنشاء الميليشيات في سبيل تحقيق التغيير السياسي أو بهدف الوقوف في وجه الإصلاح ومنع حصوله.
- حصول الأحزاب اللبنانية على دعم سياسي وعسكري ومالي مباشر من دول وقوى خارجية.
- المشاركة في الفرز والاقترال على أسس طائفية ومذهبية وإفراغ الأحزاب من مبادئها السياسية والمدنية والعلمانية.
- انحسار امتداد الأحزاب وجمهورها تدريجياً على جماعات ومناطق محددة فثوباً ومذهبياً وطائفيًا سيطرت عليها الأحزاب بالتمتع والقوة، مما أفقدها الكثير من تنوعها ومن صدقيتها ومن دورها كمنظمات حديثة تسعى بأسلوب سلمي للوصول إلى السلطة ولإحداث تغيير داخل المجتمع.
- المشاركة في التدمير المنهج للدولة ولكافة مؤسساتها.
- بناء مؤسسات حزبية مشابهة وموازية لمؤسسات الدولة في كافة الميادين حلت تدريجياً مكان المؤسسات الرسمية، مما ساهم لدى الأحزاب-الميليشيات في تطوير قدرات ومهارات جديدة في مجالات مختلفة ومتنوعة، على المستوى الاجتماعي والطبي والاقتصادي والتجاري والعلاقات الخارجية... الخ.
- الانقسامات داخل الأحزاب وظهور ميليشيات جديدة (حركة أمل، القوات اللبنانية، حزب الله، المردة، ... الخ).
- تراجع الفرز بين الأحزاب على أساس عقائدي وفكري.
- استمرار المطالبة من حين إلى آخر في إصلاح النظام السياسي بأسلوب غير عنفي من خلال عدة مبادرات أو اتفاقات أو حوارات، دون أن يكتب لها النجاح.

وعليه بددت الأحزاب من خلال انغماسها في الحرب اللبنانية كل الإرث الإيجابي الذي راكمته خلال الفترة الممتدة بين الاستقلال وتاريخ اندلاع الحرب. لم يستطع أي حزب أن يحقق أهدافه أو على الأقل أن يدافع عن المبادئ التي من أجلها خاض الحرب. ولم تنتهي الحرب بإرادة وقناعة الأحزاب، بل على العكس من ذلك فرضت نهاية الحرب بالقوة على الأحزاب التي لم تسعى جدياً طيلة سنين المحنة لإيقاف دوامة الصراع أو أقله إلى العزوف عن استعمال العنف. كما فرض على الأحزاب أيضاً الإصلاحات الدستورية التي فاوض عليها نواب انتخبوا عام ١٩٧٢ للمجلس النيابي اللبناني، الذي كان يضم حينها ٣١ نائباً حزبياً من أصل مجمل أعضائه ال ٩٩ (الخازن، ٢٠٠٢، ٧٩)، لكن حين وقع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ كانت نسبة الحزبيين قد أصبحت أقل بكثير من ذلك نسبة إلى النواب الذين شاركوا في اتفاق الطائف والذين كانوا بعيدين عن تمثيل الانقسامات والتحويلات التي كانت قد استجدت في المجتمع اللبناني بعد خمسة عشر عاماً من الحرب.



رابعاً: التأكيد على وحدة الكيان السياسي والموقف من اتفاق الطائف وظروف تطبيقه

خرجت جميع الأحزاب اللبنانية منهزمة من الحرب، والنتيجة الوحيدة الإيجابية التي توصلت إليها هي اقتناعها بالكيان اللبناني، على الرغم من عدم توافقتها على موقع ودور هذا الكيان إضافةً إلى أن الإصلاحات الدستورية التي حصلت مع اتفاق الطائف لا تعبر حكماً عن تطلعاتها، فانقسمت حولها، أو بتعبير أدق، انقسمت حول شرعية السلطة السياسية التي انبثقت بعيد فرض هذه الإصلاحات بالقوة من قبل النظام السوري الذي نفذها بشكل اعتباطي وفق مصالحه (انظر لاحقاً). وهذا الانتقال السريع والمفاجئ من حال الحرب إلى حال السلم لم يعط الأحزاب الوقت الكافي لكي تتحضر فكرياً وتنظيمياً للعودة إلى الحالة المدنية والمدنية اللاعنافية (الخازن، ٢٠٠٢، ٥٥-٥٨). فكان التأثير متبادلاً، حيث أن ظروف انتهاء الحرب وشروط تطبيق الإصلاحات الدستورية تركت أثراً كبيراً على الأحزاب من جهة، ودخول الأحزاب المباشر في عملية بناء الدولة والمشاركة في السلطة أعطى صبغة معينة لمفهوم العمل السياسي في فترة ما بعد الحرب، من جهة أخرى.

- أحجم الناس عن الأحزاب في السنوات الأولى التي تلت انتهاء الحرب بسبب تجربة الأحزاب السلبية خلال الحرب والسمعة السيئة التي تركتها داخل المجتمع.
- انتقال الأحزاب المباشر من التقاتل إلى التشارك في السلطة نقل معه مفهوم التعاطي والأداء الميليشيوي إلى مؤسسات الدولة وإلى العمل السياسي بشكل عام.
- تحول معظم الميليشيات التي تأسست خلال الحرب إلى أحزاب سياسية (القوات اللبنانية، حزب الوعد، حزب المردة... الخ).
- غابت البرامج والطروحات السياسية بعيدة الأمد عن مشاريع أكثرية الأحزاب، فهي لم تستطع أن تجد هوياتها وأهدافها.
- ساهمت الأحزاب في تجديد الانتماءات الطائفية وغلبيتها على الانتماءات والانقسامات المجتمعية الأخرى.
- وضع سقف محدد للتنافس الحزبي داخل السلطة وخارجها، من قبل الوصاية الخارجية، مما دفع بالأحزاب إما إلى التواطؤ والقبول أو الرضوخ للشروط المفروضة على العمل السياسي، وإما الخروج نهائياً من النظام ومقاومته، وفي كلا الحالتين لم تشكل مواقف الأحزاب في مرحلة ما بعد الحرب تجربة مهمة استطاعت من خلالها أن تطور ذاتها على كافة الصعد وتحديداً على صعيد المشاركة السلمية الديمقراطية وعلى مستوى الديمقراطية الداخلية.



خامساً: عودة المشاركة السياسية والصراع حول إعادة توزيع السلطة

مع العودة التدريجية إلى امكانية مشاركة جميع الأحزاب في الحياة السياسية، ومع رفع الوصاية الخارجية المباشرة عن النظام السياسي وعن آليات اشتغاله، ومع انتهاء مرحلة التوازن السليبي الذي ضبطت علاقات القوى السياسية مع بعضها البعض، تواجهت الأحزاب والقوى السياسية في ما بينها حول موضوع إعادة توزيع السلطة. وفي سبيل الحصول على أكبر قدر من المكاسب داخل السلطة السياسية «المحررة من الهيمنة والوصاية الخارجية»، أو المحافظة على مواقع أو صلاحيات اكتسبت خلال المرحلة السابقة. فعدت وظهرت أهمية الأطر الحزبية كأحد أبرز الآليات الأساسية للمشاركة السياسية. وأصبح تأسيس حزب، بمختلف تسمياته، تيار أو حركة أو تجمع... الخ، يعتبر قيمة مضافة للعمل السياسي وإطاراً لا بد منه. فإلى جانب تأسيس أحزاب جديدة، تم الاهتمام أيضاً بإيجاد الأطر المؤسسية للتيارات الحزبية التي كانت قائمة ومحاولة وضع برامج لها. لكن هذه البرامج لم تحمل مشاريع وبرامج حكم، فهي بقيت تدور حول العموميات والعناوين والشعارات الفضفاضة، ولم تشكل الأطر المؤسسية أكثر من بناء يراد منه ضبط القاعدة الشعبية وربطها مباشرة برأس الهرم. فتميز المشهد الحزبي خلال السنوات الأربع الأخيرة بالتالي:

- عودة الاهتمام بالعمل السياسي من خلال الأطر الحزبية.
- تأسيس أحزاب جديدة حول زعامات وشخصيات سياسية (تيار المستقبل، التيار الوطني الحر، حركة التجديد الديمقراطي... الخ).
- غياب المشاريع والبرامج السياسية عن طروحات الأحزاب.
- عدد جد قليل من الأحزاب الجديدة تأسس خلال هذه المرحلة على خلفية عقائدية أو أيديولوجية مع صعوبة استقطاب معازين (حركة اليسار الديمقراطي، حزب البيئية، حزب الخضر).
- غياب الانقسام الأيديولوجي والعائدي عن الفرز الحاصل بين الأحزاب وبين التحالفات الحزبية. التحالفات الحزبية تقوم لتحقيق أهداف تكتيكية أو استراتيجيات محددة وليس على أساس البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فيتمحور مجمل الصراع السياسي حول الوصول إلى السلطة ونسبة الحصص المخصصة لكل فريق في داخلها.
- لم تستفد الأحزاب من استعادتها لحرية عملها ونشاطها بأن تطور ذاتها وبرامجها، وتطور الممارسة الديمقراطية بداخلها.

نلاحظ من ما تقدم، أن تشر الحياة الحزبية في لبنان لا يعود فقط إلى عوامل خارجية قاهرة عطلت مسار تطور الأحزاب فيه. فبالرغم من التجارب الحزبية الغنية، ومن تعدد الأحزاب وتنوعها يبقى دورها ووقعها ضمن المجتمع محدود الأثر وضعيفاً مقارنة بما يمكن أن يكون عليه في المجتمعات الديمقراطية، وذلك عائد لعدة أسباب من أبرزها طبيعة النظام السياسي والأطر الدستورية والقانونية ودرجة اهتمام الأحزاب بتعزيز الديمقراطية وممارستها ضمن هيكليتها الداخلية. لقد أظهرت عدة دراسات مدى هامشية اهتمام قادة الأحزاب بمسألة الديمقراطية الداخلية وبموضوع حقوق الأعضاء الذي بقي موضوعاً شكلياً وصورياً، حيث طغت واجبات الأعضاء على حقوقهم في الأنظمة الداخلية لدى معظم الأحزاب اللبنانية (اشتي، ١٩٩٨ و ١٩٩٧؛ الخازن، ٢٠٠٢، الفصل الرابع).



الفصل الرابع

المنظومة الدستورية والقانونية

التي ترعى تأسيس وعمل الأحزاب في لبنان

إذا نظرنا بتمعن في لبنان، إلى المنظومة القانونية التي ترعى تأسيس وعمل الأحزاب مباشرة أو تلك التي لها تأثير غير مباشر عليها، نلاحظ أنها بمجملها، من حيث النص، نصوص ليبرالية لا تقيد العمل الحزبي ولا الحريات العامة. الدستور اللبناني في نصوصه الأساسي وبالتعديلات التي أضيفت إليه بعد اتفاق الطائف، وفي وثيقة الوفاق الوطني التي أصبحت جزءاً من الدستور، وفي مقدمة الدستور، وفي ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي التزم بها المشرع اللبناني وضمناها للدستور (وثيقة الوفاق الوطني، المبادئ العامة، فقرة ب)، يؤكد على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد (وثيقة الوفاق الوطني، المبادئ العامة، فقرة ج)، وتمتع اللبنانيين بالحقوق المدنية والسياسية (الدستور اللبناني، مادة ٧)، وحرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون (الدستور اللبناني، مادة ١٣).

أما الإطار القانوني الذي يرعى عمل الأحزاب في لبنان فهو يركز بشكل أساسي على قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ١٩٠٩، المقتبس عن قانون الأحزاب الفرنسي الصادر عام ١٩٠١. هذا القانون لا يميز بشكل واضح بين الجمعيات السياسية والجمعيات غير السياسية، لكن على الرغم من عدم وضوحه فهو يعد ليبرالياً بكونه يحترم حرية تأسيس الجمعيات، سياسية كانت أو غير سياسية، القائمة على مبدأ العلم والخبر، المختلف كلياً عن مفهوم الترخيص (مخبير، ٢٠٠٢؛ بارود، ٢٠٠٧؛ مرقص، ٢٠٠٥).

قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ١٩٠٩ لا يفرض قيوداً مسبقة على عملية التأسيس، فهو في بعض مواد، المواد ٢ و٦ و١٢، يحدد دور الإدارة في الرقابة على صحة المستندات المطلوبة لعملية التأسيس والمقدمة إلى السلطة المختصة. فجزت العادة على أن تقدم المستندات إلى وزارة الداخلية، بما يشكل ذلك مخالفة للنص لأنه يمكن تقديمها إلى السلطات اللامركزية على مستوى المحافظات أو ما دون (مخبير، ٢٠٠٢). بكل الأحوال تتضمن المستندات التي يقدمها المؤسسون: بيان موقع ومختوم من قبلهم، يعلمون به الوزارة بقيام الجمعية (أو الحزب)؛ تحديد عنوانها وأسمها؛ تحديد أسماء المكلفين بأمر الإدارة وصفاتهم ومقامهم؛ ويرفق البيان بنسختين من نظام الجمعية (أو الحزب) الأساسي مصادق عليها بخاتم الجمعية (أو الحزب) الرسمي.

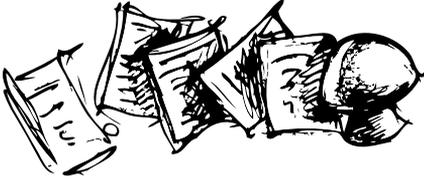
هذا في ما يتعلق بالشروط المادية المفروضة قانوناً على عملية التأسيس. وهنا يفترض على الإدارة، الوزارة، إعطاء العلم والخبر فوراً، وهي ليس لها أن تمتنع عن ذلك إلا في الحالات التي ينص عليها القانون وهي: عدم استيفاء الشروط المادية المفروضة قانوناً؛ أو أن يكون موضوع الجمعية مستنداً إلى أسس غير مشروعة، مثل تأليف جمعية (أو حزب) مخالفة لأحكام القوانين والآداب العمومية أو على قصد الإخلال براحة المملكة (أي الإخلال بالأمن)، وبكمال ملكية الدولة، أو تغيير شكل الحكومة الحاضرة، أو التفرقة بين عناصر الدولة (المادة ٣)؛ وعدم تأليف جمعيات سياسية أساسها أو عنوانها القومية أو الجنسية (المادة ٤)؛ وبمنع منعاً باتاً تأليف الجمعيات (أو الأحزاب) السرية (المادة ٦).



حاولت السلطات التنفيذية، وتحديداً وزارة الداخلية، مراراً، وعبر العهود المتتالية، الحد من حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب بشكل مخالف للدستور وللقانون، وذلك عبر سعيها إلى تحويل مبدأ العلم والخير إلى ترخيص مسبق، وبالتالي فرض رقابة على عمل الجمعيات والأحزاب وعلى نشاطاتها. لكن السلطات السياسية لم تنجح بفرض هذا المبدأ إلا لفترات قصيرة محددة. الجمعيات والأحزاب والناشطين المدافعين عن الحريات العامة رفضوا الرضوخ للقرارات الاعتباطية والمخالفة للدستور الصادرة في فترات مختلفة عن السلطة التنفيذية، من ناحية، ولتأكيد السلطات الدستورية والقضائية والسلطة التنفيذية في فترات أخرى على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب وعلى مبدأ العلم والخير، من ناحية أخرى.



- القانونيه و الدستوريه -



أولاً: أبرز القوانين والقرارات التي تؤكد على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب في لبنان

من بين أبرز القوانين والقرارات اللبنانية التي تؤكد على حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وتحميها من أهواء السلطات السياسية، وترعى عملها، يمكن تحديد النصوص التالية:

- الدستور اللبناني، وتحديداً المادة ٢١ (المشار إليها أعلاه)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقع عليه لبنان، وتحديداً المادة ٢٢ منه التي تنص على حق كل إنسان في حرية تكوين الجمعيات مع الغير والانتماء إليها بوليه حق تكوين النقابات والانتماء إليها لحماية مصالحه؛
- قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ٩٠٩١ (المشار إليه أعلاه)؛
- قانون الاجتماعات العمومية الصادر عام ١١٩١، الذي يبيح الاجتماعات العمومية للمواطنين العزل، أي غير المسلحين، من الحاجة إلى رخصة بشرط أن تراعى بعض الشروط التنظيمية الواردة في مواد القانون، ومن أهمها إعلام السلطات بورقة بيان يذكر فيها مكان الاجتماع ويومه وساعته وتوقع من قبل شخصين؛
- قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٢/٥٢١، الذي أبطل فيه بلاغ صادر عن وزير الداخلية في ٦١/١/٦٩٩١، يفرض نظام الترخيص على الجمعيات ويفرض عليها عقوبات مخالفة لقانون الجمعيات، وذلك على أساس مراجعة تقدمت بها «جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات» تطعن ببلاغ وزير الداخلية وتطالب بإبطاله. فأكد مجلس شورى الدولة في قراره على أن حرية الاجتماع وتأليف الجمعيات هي من الحريات الأساسية التي كفلها الدستور اللبناني ووضعها ضمن دائرة القانون في المادة الثالثة عشر منه، ولا يجوز بالتالي وضع قيود على تأسيس الجمعيات وإجازة حلها إلا بنص قانوني، ولا إخضاعها لجهة صحت تكوينها لأي تدخل مسبق من جانب الإدارة ولا حتى من جانب القضاء (الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان، ٤٠٠٢، ٢٢١)؛
- قرار مجلس الوزراء في ٨ آب ٥٠٠٢ الذي ألغى قراره السابق رقم ٢٩/٠٦ المتعلق بفرض موافقة مجلس الوزراء المسبقة قبل حصول أي جمعية سياسية على العلم والخبر من وزارة الداخلية، والتأكيد على أن تأليف الجمعيات على أنواعها لا يخضع لأي ترخيص، والطلب إلى وزارة الداخلية والبلديات التقيد بتطبيق قانون الجمعيات في إعطاء العلم والخبر لها؛
- تعميم رقم ٠١/ام/٦٠٠٢، الصادر عن وزير الداخلية والبلديات بالوكالة، والمتعلق بتحديد آلية جديدة في أخذ وزارة الداخلية والبلديات العلم والخبر بتأسيس الجمعيات في لبنان وتسهيل هذا الأمر تطبيقاً لأحكام قانون الجمعيات الصادر عام ٩٠٩١ وتعديلاته، والذي وضع حداً لتطبيق الإدارة الاستثنائية له.



ثانياً: شروط تأسيس جمعية أو حزب

ذكر التعميم رقم ١٠ / م / ٢٠٠٦، الصادر عن وزير الداخلية والبلديات بالوكالة، فيما يتعلق بتأسيس الجمعية بأن المادة الثانية من قانون الجمعيات تنص على ما يلي: «إن تأليف الجمعية لا يحتاج إلى رخصة في أول الأمر لكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها». «وبالتالي يكفي عند تأسيس جمعية معينة (اجتماعية، ثقافية، سياسية وسواها) أن يتقدم مؤسسوها لدى وزارة الداخلية والبلديات ببيان علم وخبر يتضمن المستندات التالية:

- اسم الجمعية وعنوانها.
- ثلاث نسخ عن أنظمة الجمعية موقعة من قبل المؤسسين ومصادق عليها بخاتم الجمعية ويمكن الاستئناس بالأنظمة المعدة من قبل الوزارة التي تعطى مجاناً للمؤسسين.
- إخراجات قيد للمؤسسين (يشترط أن لا يكون أحد المؤسسين دون العشرين وذلك وفقاً لأحكام قانون الجمعيات).
- سجلات عدلية شرط أن لا يكون قد مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر.

تتولى وزارة الداخلية والبلديات التدقيق في هذه المستندات وبناء عليه يعطى المؤسسون بياناً يشير إلى أن الوزارة أخذت علماً بتأسيس الجمعية وذلك دون إحالة العلم والخبر لأي مرجع للاستفسار أو للاستقصاء عنه إنما يصار إلى تبليغ البيان بأخذ الوزارة بالعلم والخبر إلى المراجع المعنية فيه (وزارات - إدارات - نقابات الخ...)» (نقلًا عن الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والبلديات).

كما حدد هذا التعميم كل الإجراءات المتعلقة بكافة مراحل تأسيس الجمعيات، والأحزاب السياسية ضمنها: انتخاباتها الداخلية، وتعديل أنظمتها، والمستندات الواجب تقديمها سنوياً إلى الوزارة، وآليات حل الجمعية، وكل ذلك استناداً على نص وجوه قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩. فيما يخص انتخابات الهيئة الإدارية في الجمعيات، أكد التعميم على عدم لزوم حضور مندوب وزارة الداخلية هذه الانتخابات، وهو إجراء كانت الوزارة قد فرضته على الجمعيات لأنه كان يسمح لها التدخل أو التأثير في نتائج انتخابات بعض الجمعيات، وفي الوقت نفسه كان موظفوها يفرضون على الجمعيات بدلاً مادياً لقاء حضورهم وتصديقهم على نتائج الانتخابات. لكن يبقى في المقابل على الجمعية أو الحزب إعلام الوزارة بنتائج الانتخابات وإيداعها نسخة من محضر الانتخابات موقعاً من قبل أعضاء الهيئة العامة وفقاً للمادة ٦ من قانون الجمعيات.

مع هذه النصوص يمكن القول بأن الإطار القانوني الذي يرعى عمل الجمعيات والأحزاب هو ليبرالي غير مقيد لحرية تأسيسها أو لنشاطها. لكن في الواقع والممارسة كل هذه الأطر القانونية لم تضع حداً لاستتباب الإدارة في تطبيق القانون ونظام العلم والخبر (مخبر، ٢٠٠٢) من ناحية، ولم تحث الإدارة على القيام بدور الرقابة الإيجابية والبناء على الجمعيات والأحزاب انطلاقاً من الصلاحيات المعطاة بموجب القانون لمختلف أجهزة الرقابة وذلك للحؤول دون انحراف هذه المؤسسات عن غاياتها وأهدافها المعلنة لحظة تأسيسها (بارود، ٢٠٠٧) وللتأكد من التزامها واحترامها لأنظمتها الداخلية وللشفافية المالية أن لجهة مصادر التمويل أو لجهة صرف الأموال، من ناحية أخرى. إضافة إلى هذا الإطار القانوني المباشر، يتأثر نمو الأحزاب وتطورها بمنظومة من القوانين على رأسها النظامين السياسي والانتخابي، ثم قانون الإعلام والتجمعات والتظاهرات.

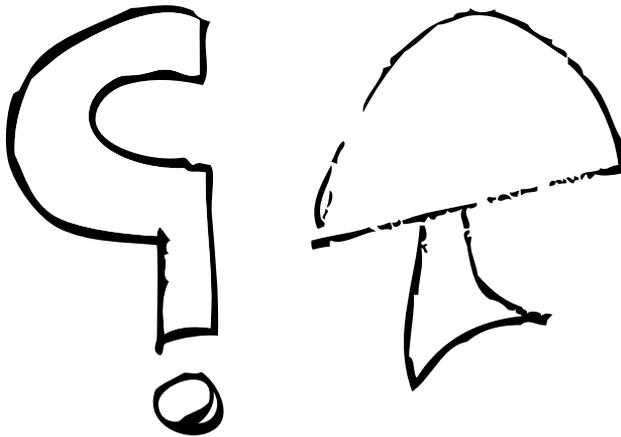


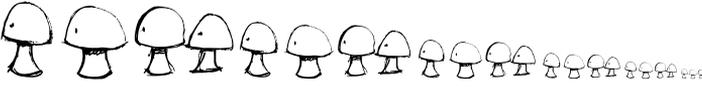
الفصل الخامس

هل من نظام حزبي في لبنان؟

على الرغم من ليبرالية هذه النصوص التي ترعى إنشاء وعمل الأحزاب في لبنان، ومن تعدد الأحزاب فيه، ومن تمتعها بعدد من المحازبين والمناصريين، ومن تملكها لوسائل إعلامية متنوعة، ومن نشاطها وحراكها وحضورها الدائم في المجال العام منذ قيام النظام السياسي، ومن مشاركتها بكافة أنواع العمليات الانتخابية وتمثيلها وتمثيلها في مختلف المجالس النيابية، والحكومية، والمجالس البلدية، والهيئات النقابية، والطلائعية... الخ، على الرغم من كل ذلك، لا نستطيع التحدث عن نظام حزبي في لبنان بالمفهوم الذي تم عرضه سابقاً. ليست الأحزاب هي التناظم الأول والأساسي للحياة السياسية في لبنان، وذلك لعدة أسباب من أبرزها تأثير كل من النظامين السياسي والانتخابي على النظام الحزبي والحد من دوره والحوّل دون تطوره، إضافة إلى تراجع فعالية العقائد والأفكار في تحديد الانتماءات داخل الحيز السياسي. فلا الانقسامات السياسية داخل المجالس النيابية المتعاقبة في لبنان تمت على أسس حزبية، ولا تشكيل الحكومات قام على التمثيل الحزبي (الخازن، ٢٠٠٢).

هل من نظام حزبي في لبنان؟



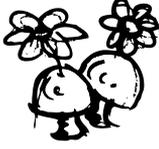


أولاً: دور النظام السياسي

إن صعوبة تشكل نظام حزبي فاعل ناتجة بالدرجة الأولى عن طبيعة النظام السياسي، أي عن نظام الطائفية السياسية، الذي حصر التمثيل النيابي وتوزيع المراكز السياسية داخل المؤسسات التمثيلية ووظائف الفئة الأولى في الدولة بالانتماءات الطائفية فقط لا غير.

أولاً، أدى هذا النظام منذ نشوئه إلى عدم استقلال السياسي عن الديني والطائفي وانتفاء المسافة بينهما، وترتب عن ذلك مفاعيل أساسية ذات تأثير مباشر على الأحزاب التي لم تستطع أن تشكل نظام حزبياً مستقلاً وقائماً على أسس التنافس الحزبي وعلى مبادئ وقيم ومصالح عامة ابعدها عن أن تكون مجرد انعكاس لمصالح الطوائف الخاصة. فالتنافس السياسي أصبح بطبيعته ومن خلال الدستور والقوانين والمؤسسات، تنافساً طائفيّاً، بين الطوائف وداخل كل طائفة. وبالتالي، أصبح المجتمع السياسي امتداداً مباشراً للمصالح الطائفية على حساب المصالح السياسية والاقتصادية والانقسامات المجتمعية التي تحملها الأحزاب وتشكل على أساسها. فاستطاعت الطوائف، متمتعةً بحصريتها للتمثيل السياسي وبالامتيازات التي أعطاها إياها النظام داخل المؤسسات الوطنية، أن تتقدم على الأحزاب حتى في التعبير عن الانقسامات المجتمعية والتفاوتات الاقتصادية وفي تأطير المواطنين ودمجهم من خلال مؤسساتها الخاصة المتعددة الاختصاصات والمجالات، من الثقافة والتربية والصحة مروراً بالاقتصاد والتجارة وصولاً إلى السياسة. لكن من دون أن تتحول معظم المؤسسات السياسية التابعة للطوائف إلى مؤسسات حزبية طائفية حديثة. وبالتالي معظم الأحزاب في لبنان هي تعبير صادق عن ازدواجية هذا النظام الطائفي السياسي، وهي بالتالي أحزاب هجينة طائفية-سياسية.

ثانياً، ساهمت الآلية التوافقية التي قام عليها هذا النظام الطائفي في تكريسه، على الرغم من أنه وضع أساساً ليكون مرحلياً وليشكل أداة انتقال نحو نظام سياسي لا طائفي، كما نص عليه كل من بيان حكومة الاستقلال الأولى عام ١٩٤٣ (بيضون، ٢٠٠٧) واتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني عام ١٩٨٩. فمن خلال العرف والممارسة، واستناداً إلى تفسير بعض مواد الدستور، وتحديد الفقرة (ي) من وثيقة الوفاق الوطني، التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك»، استحال قيام سلطة تنفيذية منبثقة عن أكثرية سياسية برلمانية وممثلة لها. فالتحالفات الحزبية ضمن النظام الطائفي-التوافقي، هي تحالفات انتخابية فقط، ولا يمكن بالتالي لأية أكثرية أن تحكّم في السلطة التنفيذية منفردة وبمعزل عن إشراك القوى السياسية الأساسية الممثلة للطوائف الأخرى في الحكم. هذا ما يقلل من أهمية التحالفات السياسية المبنية على برامج حكم متكاملة، التي تذهب أبعد وأعمق من العناوين والشعارات الانتخابية العامة، ويكرس لدى الأحزاب مبدأ أنه لا إصلاح أو حكم إلا بالتوافق. فيتراجع اهتمام الأحزاب بالبرامج وبالمشاريع الإصلاحية ويطلق على هدف وصولها إلى السلطة المفهوم الفردي المشخص، ويتراجع بالتالي دور الأحزاب بشكل عام وعلى مختلف الصعد.



ثانياً: دور الأنظمة الانتخابية

تلعب الأنظمة الانتخابية عموماً دوراً أساسياً في تكوين النظام الحزبي وتحديد طبيعته، مثلما ذكر سابقاً. لكن مختلف الأنظمة الانتخابية التي طبقت في لبنان لم تساهم في قيام نظام حزبي فعلي، ولم تصبح الأحزاب حتى اليوم الأداة التي تؤطر أكثرية الناخبين ويمثلهم عبر مرشحين حزبيين، على الرغم من الطابع التنافسي للانتخابات ومن مشاركة الأحزاب الدائمة بها ومن النسبة المقبولة لعدد المقترعين. يعود ذلك إلى عدة أسباب ناتجة عن طبيعة النظام الانتخابي، من أهمها: أولاً، إن الغاية الأساسية لمختلف الأنظمة الانتخابية التي طبقت في لبنان هي تأمين التمثيل الطائفي داخل المجلس النيابي انطلاقاً من توزيع طائفي ومذهبي ومناطقي للمقاعد محدد مسبقاً في الدستور (المادة ٨ من وثيقة الوفاق الوطني، والمادة ٢٤ من الدستور بكافة تعديلاتها)، وذلك التزاماً بنظام الطائفية السياسية. وعليه يكون القانون قد حدد مسبقاً طبيعة التمثيل السياسي وهوية المتنافسين على المقاعد النيابية.

ثانياً، هذا التوزيع المسبق للمقاعد في المجلس النيابي، طائفيًا ومذهبيًا ومناطقيًا، حصر المنافسة الانتخابية بين النخب داخل الطائفة الواحدة والمنطقة الواحدة، وتحديدًا بين أبناء العائلات السياسية. فسمحت طبيعة النظام الانتخابي لهذه الأطر التقليدية بأن تستمر وتتجدد وبأن تحتفظ بموقع متقدم على الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية. واستطاعت هذه النخب تأطير الناخبين وتحفيزهم على المشاركة على أساس الولاءات الزعاماتية والعائلية، مما أضعف الدور الانتخابي التنافسي للأحزاب المبني على البرامج السياسية، ولم يساهم فعلياً بتجديد النخب السياسية. فشكلت هذه النخب الطائفية الأكثرية النيابية في كل المجالس على الدوام، وحالت بالتالي دون تغيير النظام الانتخابي وإصلاحه، لأن بقاءها في المجلس واحتكارها للتمثيل السياسي هو من بقاء النظام الانتخابي على ما هو، فأصبحت تدور على نفسها وتتبادل المواقع والمراكز فيما بينها ضمن نظام شبه مغلق.

ثالثاً، شكلت معظم القوانين الانتخابية التي طبقت في لبنان، إن من حيث حجم الدوائر أو من حيث النظام الانتخابي الفردي الأكثرية على دورة واحدة، عائقاً أمام وصول الأحزاب التي تحمل برنامجاً وخطاباً سياسياً معاكساً للنظام السائد وللحالة الطائفية، وأمام وصول الأحزاب التي تتمتع بقواعد شعبية عابرة للمناطق وللطوائف، إلى البرلمان. ضمن هكذا نظام يكون من السهل أن يفوز مرشحي الأحزاب ذات القاعدة والخطاب الطائفيين ببعض المقاعد النيابية أو بأغلبية المقاعد في بعض الدوائر. فالقوانين الانتخابية تُصَلِّف فيها الدوائر على قياس مصالح قوى السلطة، أو بالأصح السلطات، والزعامات الموالية لها، فهي ذات أحجام متفاوتة وعدد مقاعد مختلف لا يساوي بين الناخبين. فبعض المناطق مقسم على أساس دوائر انتخابية متوسطة الحجم، ومناطق على أساس دوائر ما دون المتوسطة، ومناطق أخرى على أساس الدوائر الصغيرة. فمع أنظمة انتخابية لا تضع سقفًا للإنفاق الانتخابي، ولا تراقب الإعلام والإعلان الانتخابيين، ولا تقترض الترشح والاقتراع على أساس اللوائح، ولا تسمح للشباب الذين ما دون الـ ٢١ سنة من المشاركة في الانتخابات، ولا تقدم عناصر مادية إيجابية لتسهيل ترشح المرأة... الخ، مع هذه الأنظمة الحظ الأوفر للوفز بالانتخابات هو لمن يملك المال والإعلام سواء كان فرداً أو حزباً. وهذا منافٍ للديمقراطية ولبدأ العدالة والمساواة. كما يشكل موضوع إجبار الناخبين على الاقتراع في مكان قيدهم العائلي وليس في مكان إقامتهم عنصر إضافي مجحف بحق عدد كبير من الأحزاب وتحديدًا تلك الناشطة منها في المدن. ففي المدن تقطن أكثرية السكان، وفيها تتم بشكل أساسي التشيئة الحزبية للمواطنين، والمشاركة في نشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات، مما يعطي هامشاً أكبر للناخبين في تحديد التزامهم السياسي بشكل طوعي واختياري مع التراجع النسبي لتأثير الأطر التقليدية عليهم. فيعودتهم إلى أماكن قيدهم العائلي للاقتراع، أي العودة إلى قراهم، تتشظى قواهم ككتل ناخبة في دوائر انتخابية مختلفة ويقل فعلها، حيث كان من الممكن لو بقيت متراسة في مكان سكنها أن تؤثر في نتائج العملية الانتخابية.



ثالثاً: دور العقائد والبرامج السياسية

إضافةً إلى ما سبق، وإلى تأثير كل من النظامين السياسي والانتخابي على النظام الحزبي، فإن الانقسامات السياسية التي كانت قد ابتدأت ترسخ عشية اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥، وتحوّل إلى فرز حزبي يمد جذوره إلى مختلف فئات المجتمع وطبقاته وهيئاته (يمين/يسار؛ إصلاح/محافظ... الخ)، وذابتها الحرب تدريجياً عبر مختلف مراحلها. فالأحزاب التي دخلت الحرب في بداياتها على أساس مواجهة عقائدية واختلاف بالبرامج وبالمنظرة إلى النظام السياسي وطبيعته وتوجهاته وأليات إصلاحه، خرجت منها بعد خمسة عشر عاماً ميليشيات طائفية ومذهبية مسلحة، تهيمن بواسطة القمع والقوة والإقصاء على مقدرات مناطق محددة جغرافياً وطائفيًا وبشرياً. وشاركت الأحزاب في مرحلة ما بعد الحرب في الحياة السياسية بثشت فكري وعقائدي ناتج عن مجموعة عناصر متضاربة.

بعض هذه العناصر ما هو داخلي خاص بالأحزاب. من جهة أولى، الأحزاب التي استهلكت طروحاتها وشعاراتها خلال الحرب، لم تستطع أن تجدد فكرها وبرامجها في مرحلة ما بعد الحرب، أو بالأصح لم تجد حاجة إلى ذلك لأنها لم تُطالب بأن تقوم بنقد ذاتي، لا من قبل محازبيها أو مناصريها ولا من قبل سلطة سياسية وطنية تسعى إلى فتح حوار جدي وعميق حول الحرب، من كافة جوانبها، في سبيل طي صفحاتها فعلياً وبناء مصالحة وطنية وسلام صلب. طبعاً هناك بعض الاستثناءات، فعدد جد قليل من الأحزاب قام بنقد ذاتي بعد الحرب بمبادرة فردية معزولة لم يكن لها مفاعيل مهمة ولم تعمر طويلاً (اشتي، ١٩٩٧). وهذا النقد لم يسمح لهذه الأحزاب بالتالي باستقطاب المناصرين، ولم يحول دون أزمات داخلية أدت إلى انشقاقات ضمن هذه الأحزاب وخروج أفواج كبيرة من الحزبيين الملتزمين من صفوفها. من جهة ثانية، إن مشاركة الأحزاب في الحياة العامة بعد الحرب لم تتم على أساس البرامج والتطلعات السياسية. حتى التحالفات الانتخابية بين الأحزاب لم تقوم على برنامج سياسي ولو مرحلي، وغالباً ما كانت التحالفات الانتخابية في هذه الفترة مفروضة على الأحزاب من قبل المسكين بالملف اللبناني داخل النظام السوري بشكل مصطنع وجامع للأضداد ضمن اللائحة الانتخابية الواحدة بهدف خدمة مصالح خاصة (الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠ بين الإعادة والتغيير، ٢٠٠٢؛ سليمان، ٢٠٠٧). وإضافةً إلى تجدد النعرات الطائفية وتمذهبها، وتقوية عصبها داخل العديد من الأحزاب في مرحلة ما بعد الحرب، جزء من الأحزاب لا يعد كونه أكثر من مجرد أداة زعامية انتخابية، نجحت، إلى حد كبير، في استقطاب الناخبين حولها واستمالتهم بمغريات مادية متنوعة، مستخدمةً بشكل أساسي عنصر المال، أي المال الانتخابي أو المال السياسي، الذي أصبح المؤثر الأول في نتائج الانتخابات (إيليا، ٢٠٠٧). طبعاً نجح العديد من الحزبيين في الوصول إلى البرلمان، لكنهم لم يشكلوا يوماً أكثرية نيابية. فمنذ انتخابات عام ١٩٢٢ حتى انتخابات عام ٢٠٠٠ النيابية لم تتخطى نسبة الحزبيين في البرلمان متوسط ال ٢٠ في المائة، بينما سيطرت عائلات سياسية محددة على أكثر من ٦٠ في المائة من مقاعد المجالس النيابية في فترة ما قبل الحرب (الخازن، ٢٠٠٢) أما انتخابات عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أن أكثرية النواب قد تم انتخابهم من ضمن لوائح طغت عليها التيارات السياسية أو الأحزاب، وشكلوا لاحقاً كتل نيابية على أساس انقسامات سياسية، فإن أي منها لم يقدم برنامجاً سياسياً للحكم أو برنامجاً سياسياً بديلاً في حال كان في موقع المعارض للسلطة. ولم تستطع هذه الكتل النيابية على الرغم من تحالفاتها أن تشكل أغلبية سياسية فعلية، ثابتة وقادرة على الحكم، لأن جوهر التصارع فيما بينها لا يزال قائماً على تقاسم السلطة والنفوذ السياسي والمكاسب العامة، بين الطوائف وداخل كل منها. فلا إمكانية تقاطع هذا التصارع مع انقسامات سياسية واختلاف في التوجهات الإستراتيجية، ولا الخطاب حول المحافظة نظرياً على مبدأ النظام التوافقي من خلال إشراك الجميع في الحكم دون إقصاء أحد، بيرران تعطيل مؤسسات الدولة التمثيلية وعدم قيام سلطة سياسية قادرة وفاعلة، بل بالأصح ما يبرر هذا



الفراغ هو غياب الرؤية السياسية الواضحة، ومشاريع الحكم المتكاملة والتحالفات القائمة على البرامج على أساس الأفكار والعقائد.

البيعض الآخر من هذه العناصر مرتبط بقواعد المشاركة السياسية التي فرضت على الأحزاب، في مرحلة تطبيق اتفاق الطائف، توجهاً سياسياً محدداً تم على أساسه فرز الأحزاب بشكل جذري وفقاً لمعادلة سلبية أو لثنائية سلبية، ثنائية «مع أو ضد»، مما عطل إمكانيات التفاضل السياسي المتعدد والمتنوع والقائم على أساس البرامج. فأصبحت المشاركة السياسية للأحزاب رهناً بقبولها، ليس فقط باتفاق الطائف، بل تحديداً بوصاية النظام السوري والموافقة على تطبيقه الكيفي والاعتباطي لهذا الاتفاق، فلم يعد هناك من أهمية أو اعتبار للانقسامات الفكرية والعقائدية. ولا تزال هذه المعادلة السلبية هي الناظمة للحياة السياسية في اللحظة الراهنة، حتى بعد انتفاء الانقسام حول وصاية النظام السوري على لبنان مع انسحاب جيشه منه، متخذةً ثنائية جديدة معطلة بدورها للتنوع السياسي. ثنائية تقوم في كل من تطبيقها على تقاطع مصالح وتحالفات ظرفية وتكتيكية، أبعد من أن تكون برامج ومشاريع إصلاحية تطل مختلف ميادين الحياة العامة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

كما من بين هذه العناصر أيضاً ما هو مرتبط بالتحويلات السياسية والفكرية على المستوى العالمي. من ناحية أولى، ترك انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته السياسية والاقتصادية فراغاً وضيقاً ليس فقط لدى الأحزاب الشيوعية أو تلك التي تتادي بالنظام الاشتراكي، بل أيضاً على مستوى الفكر السياسي بشكل عام. فزوال الثنائية الاشتراكية-الليبرالية، التي استقطبت معظم التوجهات السياسية منذ الحرب العالمية الثانية، وطرح، منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، العقيدة الليبرالية كعقيدة مهيمنة مع توسع انتشار اقتصاد السوق على مجتمعات كانت قد دانت لعقود بالاقتصاد الموجه، أفسح المجال أمام تقدم إيديولوجية الهويات الخاصة (دينية، مذهبية، أجنبية، عرقية... الخ) على حساب العقائد والانتماءات السياسية. تركت هذه التحويلات الخارجية حكماً تأثيرها على الأحزاب في لبنان وتحديداً على الأحزاب العقائدية.

من هنا، إن علاقة المجتمع والنظام السياسي والأحزاب مع بعضها البعض، هي علاقة تفاعلية ذات تأثيرات وانعكاسات متبادلة. المجتمع الذي يحافظ على درجة عالية من التقاليد بداخله ينتج عنه حكماً أحزاب محافظة وتقليدية، لكن ذلك لا يمنع من قيام أحزاب هدفها الأساسي تطور المجتمع وتحرره. كما أنه يمكن أن تقوم أحزاب معارضة تطالب بالديمقراطية ضمن أنظمة تسلطية. في كل الحالات، أن قواعد وشروط ممارسة الحرية والديمقراطية والتعددية والعدالة وحقوق الإنسان الفرد... الخ، هي نفسها التي يجب أن تتوفر في المجتمع وفي النظام السياسي وفي الأحزاب وفي هيكلتها وأنظمتها وآلية عملها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. من هنا فإن صفة الديمقراطية تكتسب في المجتمع وفي النظام السياسي وفي الحزب حين تطبق أولاً بداخل كل منهم بطريقة فعلية (الكوراني، ٢٠٠٤).

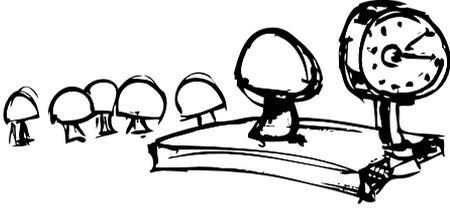
الفصل السادس

الشباب وسبل المشاركة في الأحزاب الديمقراطية

انطلاقاً من هنا تطرح سلسلة من الأسئلة حول مشاركة الشباب اللبناني في العمل الحزبي بكافة ابعاده ومستوياته. تتدرج هذه الأسئلة من دوافع انتماء الشباب إلى الأحزاب، واطلاعهم على برامج أحزابهم، وعن كيفية مشاركتهم بالأنشطة الحزبية ومساهماتهم في تطويرها واهتمامهم بالشأن العام، وصولاً إلى تعريفهم للحزب ولدوره على صعيد المجتمع والنظام السياسي. الأجوبة عن هذه الأسئلة اتت بالدرجة الأولى من تقييم الشباب انفسهم لتجربتهم الحزبية ولرأيهم في الأحزاب، حيث نوقشت هذه المواضيع خلال ورش عمل شارك فيها عدد من الشباب، منهم الملتزم في أحزاب وتيارات مختلفة، ومنهم غير الملتزم حزبياً ولكنه ناشط في الشأن العام. لم يكن هدف هذه الورش الوصول إلى أجوبة تعكس أو تمثل آراء عامة الشباب اللبناني حول المسألة الحزبية. لا بل كان الهدف منها الوقوف على بعض التجارب الشخصية للشباب وتقييمهم الخاص لها وللحالة الحزبية بشكل عام. بالدرجة الثانية استكملت هذه الأجوبة بإيضاحات إضافية حول الديناميات الداخلية للأحزاب بهدف تقديم صورة متكاملة عن كيفية تأسيس وعمل حزب يتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية فكرياً وممارسةً.

المشاركة بالأحزاب الديمقراطية





أولاً: تقييم الشباب للتجربة الحزبية

١ - ما هي دوافع انتساب الشباب إلى حزب سياسي معين؟

برزت عدة دوافع مرتبطة في عملية التنشئة السياسية التي ساهمت في انتساب الشباب إلى حزب

محدد:

- شكلت التنشئة السياسية العائلية الدافع الأساسي في انتساب الشباب إلى حزب معين. فالشباب توارثوا أفكارهم وعقائدهم وحتى انتمائهم الحزبي عن أهلهم، وتلقوا منهم التنشئة على مفاهيم اجتماعية وسياسية محددة تتماشى مع أدبيات وتوجهات حزب معين ينتمي الأهل إليه وغالباً ما يعبر هذا الحزب عن تطلعات طائفة معينة. وحين اقترب الشباب من هذا الحزب وجدوا أشخاصاً يفهمونهم ويفكرون مثلهم ويشاطرونهم هواجسهم وتطلعاتهم مما سهل انتسابهم إليه.
- الدافع الثاني تم عبر ثقافة سياسية مكتسبة من خلال مقاعد الدراسة وخلال النقاشات والمشاركة في النشاطات الطلابية التي كانت تقام على مستوى المدارس الثانوية والجامعات أو في إطار نشاطات كشفية أو جمعياتية، مما أدى إلى اقتراب الشباب من حزب معين دون آخر والانتساب إليه.
- الدافع الثالث في انتساب الشباب إلى حزب سياسي أتى عبر ثقافة سياسية ذاتية تمت من خلال القراءات السياسية والعلاقات الخاصة التي كون من خلالها الفرد قناعة سياسية محددة توجت بانتسابه إلى حزب يجسد هذا الفكر أو العقيدة.
- المستوى الرابع من دوافع انتماء الشباب إلى حزب معين هو اعجابهم بشخصية سياسية كاريزماتية محددة، والافتناع بخطابها السياسي.
- المستوى الخامس مرتبط بحدث سياسي أو وطني محدد، قرر الشباب خلاله أو بعده الانتساب إلى حزب معين.

٢ - على ماذا اطلع الشباب قبل التزامهم في حزب معين؟

بين أكثر ما اطلع عليه الشباب قبل أن ينتسبوا إلى حزب معين كان:

- الخطب والمواقف والتصاريح السياسية لزعيم هذا الحزب ولأبرز ممثليه.
- ثم تأتي بالدرجة الثانية أفكار الحزب السياسية والعناوين العريضة لبرنامج السياسي.
- بينما الإطلاع على برنامج الحزب السياسي وخطة عمله يقع في الدرجة الثالثة.
- وفي النهاية يأتي الاضطلاع على النظامين الأساسي والداخلي.

٣ - كيف يساهم الشباب بالأنشطة الحزبية وما هي قدرتهم على تطوير أحزابهم؟

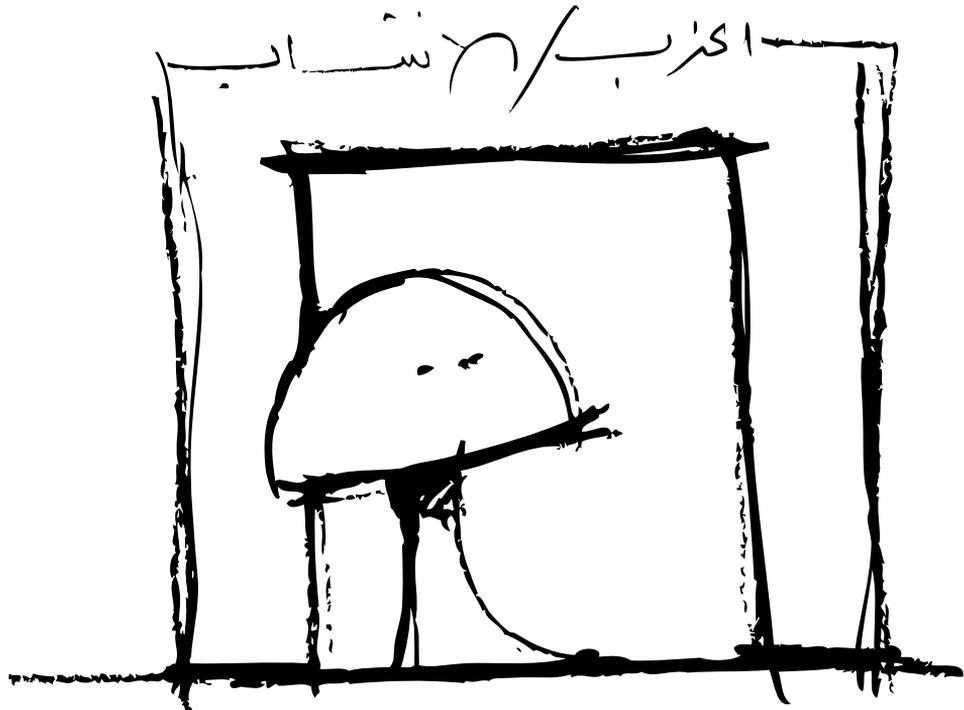
وضعت الأحداث التي يشهدها لبنان منذ عدة عقود ولا تزال حتى اليوم، الشباب في موقع محوري ضمن الأحزاب والتيارات السياسية. وشارك الشباب إلى حد كبير في صناعة الأحداث متقدمين في كثير



من الأحيان على قياداتهم. فإلى جانب المشاركة في مختلف النشاطات العامة، كالتظاهرات، والندوات واللقاءات... الخ، التي تقوم بها أحزابهم، تختلف المهام والأدوار الحزبية التي يضطلع بها الشباب:

- يشكل انضمام الشباب إلى لجان حزبية على مستوى المناطق أو الجامعات أو القطاعات المهنية والصناعية، النشاط الأساسي لهم داخل الحزب.
- المشاركة عبر الانضمام إلى هيئات متخصصة في ملفات ومواضيع وقطاعات محددة كل وفق اختصاصه وتجربته.
- وضع أو تطوير النظام الداخلي للحزب مهمة يقوم بها الشباب المتخصص في هذا الموضوع.
- التدرج في المهام الحزبية وصولاً إلى المواقع القيادية. ابتدأ النشاط الحزبي للعديد من الشباب ضمن الهيئات والخلايا الطلابية وتدرج في المواقع والمهام وصولاً إلى الهيئة التنفيذية وسلطة القرار على المستوى المركزي للحزب.

يعتبر بعض الشباب أنهم ملحقون بقياداتهم ولا يستطيعون تحقيق مطالبهم الخاصة وليس لهم دورا في وضع السياسات العامة للحزب لذلك يجد هؤلاء صعوبة في تطوير الحزب من الداخل بسبب الذهنية السائدة والتي تقف في وجه كل محاولات الإصلاح وإعتماد آليات جديدة في العمل. فالشباب ليس لهم دور أساسي في وضع السياسات العامة للحزب، فهم ملحقون بقياداتهم ولا يستطيعون حتى تحقيق المطالب الخاصة بهم.





٤ - نظرة الشباب إلى التنظيم الحزبي الداخلي

تطرق الشباب إلى التنظيم الداخلي لأحزابهم انطلاقاً مما يجب أن يكون عليه أكثر من ما هو فعلياً وواقعياً:

- فركز الشباب على أهمية إن تكون الأنظمة الداخلية ديمقراطية وشفافة تؤمن التواصل السليم بين القاعدة والقيادة.
- التأكيد على احترام الانتخابات الداخلية وعلى نزاهتها لأنها الوسيلة الأمثل التي تؤمن مشاركة الشباب في صناعة القرار داخل الحزب عبر ممثليهم.
- الأداء الداخلي يؤثر على موقع الحزب ودوره الخارجي وبالتالي على الحزب أن يتمتع بهيكلية مرنة ومتطورة.
- ليس هناك في الأحزاب الكبيرة من ديمقراطية داخلية والنظام الداخلي فيها هو شكلي.

٥ - دوافع استقالة الشباب من الأحزاب

أسباب كثيرة ومتنوعة تدفع بالشباب الملتزمين حزبياً إلى الانكفاء تدريجياً عن المشاركة بالأنشطة الحزبية وصولاً إلى حد الانقطاع التام والاستقالة، ومن هذه الأسباب:

- عدم أخذ قيادة الحزب برأيهم أو الأستماع إلى وجهة نظرهم.
- رداد الفعل السلبية على مقترحاتهم وآرائهم المعاكسة لآراء الأثرية داخل الحزب.
- غياب الديمقراطية الداخلية في التنظيم الحزبي وعن الممارسة.
- عدم افساح المجال أمام تقدم الشباب ضمن الهرمية الحزبية.
- التفاوت والتناقض بين الشعارات المعلنة والممارسة الفعلية للأحزاب.
- هيمنة أقلية محددة على السلطة داخل الحزب وتوارث المناصب فيه.
- الجمود الفكري والعقائدي وعدم التجدد.

٦ - دوافع عدم اهتمام الشباب بالأحزاب

بالرغم من عدم رفض الشباب لفكرة الأحزاب، يعود عدم أهتمامهم بها إلى أسباب مختلفة تتقاطع بجزء منها مع الأسباب التي تدفع بالشباب إلى الانكفاء عن العمل الحزبي:

- الأحزاب الناشطة في لبنان غير مؤهلة لأستيعاب الشباب وتأطيرهم وهي بالتالي ذات هيكل تنظيمية جامدة وغير ديمقراطية.
- لا يوجد أحزاب تعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم السياسية.
- تعاني الأحزاب نوعاً من الجمود الفكري والعقائدي مما يجعلها غير مغرية بالنسبة للشباب.
- تفضيل عدم الألتزام الحزبي والبقاء على مسافة واحدة من كافة الأحزاب.
- تفضيل الألتزام ضمن منظمات المجتمع المدني واعتبارها أطراً بديلة عن الأحزاب، من حيث أنها تعمل أيضاً



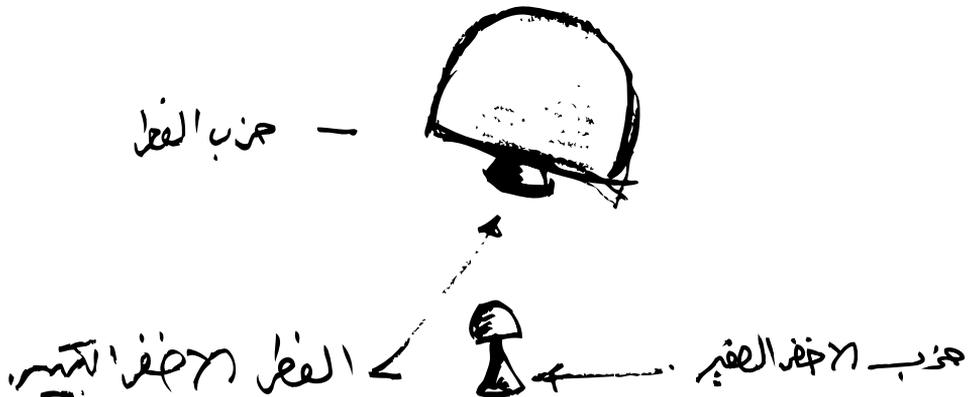
- على قضايا المجتمع والشأن العام.
- تفضيل الاستقلالية الفكرية، لأن الالتزام يقتضي اعتناق أفكار ومبادئ الحزب، بينما بعض الشباب يفضل تكوين آرائه وفقاً لقناعاته الشخصية.
- عدم الاقتناع بجدوى الأحزاب وبشعاراتها وأهدافها في بلد مثل لبنان تطلعي فيه الطائفية والزعامات العائلية والمصالح الخاصة على المصلحة العامة والمشاركة السياسية.
- التجارب غير الناجحة لكثير من الأحزاب وخصوصاً خلال الحرب.

٧ - هل من حاجة إلى قيام أحزاب جديدة؟

تفاوتت آراء الشباب حول ضرورة قيام أحزاب جديدة في لبنان، بحيث اعتبروا:

- أن هناك صعوبة أمام قيام أحزاب جديدة وهي إن قامت فستقتل.
- إن تجدد الأحزاب الفكري والتنظيمي، في حال حصوله، ينفي الحاجة إلى قيام أحزاب جديدة.
- أنه لا حاجة إلى قيام أحزاب شبابية، أو أحزاب قائمة على فئة الشباب العمرية، بل هناك حاجة إلى إعطاء دور أكبر للشباب داخل الأحزاب.

في النهاية، يبقى السؤال عن حاجة الشباب إلى هكذا دليل عن «الشباب والأحزاب». فأجمع الشباب على ضرورة وجود هكذا دليل، لكن كان لكل منهم ملاحظات. فمنهم من أعاد أهميته لكونه يشكل دليلاً لعناوين كافة الأحزاب. ومنهم من شكك بمدى موضوعيته من ناحية المضمون. في حين اعتبر البعض الآخر أن الدليل سيكون مفيداً من الناحية التربوية. لكن كان هناك إجماع على إن هكذا دليل يجب أن يكون موضوعياً. نلاحظ من كل ما تقدم أن آراء الشباب حول التجربة الحزبية تتمتع بالموضوعية والدقة. فاستطاعوا من خلال تقييمهم أن يحددوا مكامن الخلل داخل المؤسسات الحزبية في لبنان، واقترح الآليات الفضلى والممارسات السليمة التي من شأنها تعزيز دور الأحزاب كمؤسسات ديمقراطية داخل المجتمع.





ثانياً: ملاحظات حول الديمقراطية الداخلية والبرنامج والبناء التنظيمي للأحزاب

إضافة إلى ما تقدم، يمكننا الحديث عن أحزاب ديمقراطية، حين تمارس هذه الأحزاب الديمقراطية في داخلها. فتحترم أنظمتها الداخلية، وتسعى إلى التجديد الدوري لقياديينها، وتفسح المجال أمام مشاركة الأعضاء في اتخاذ القرارات المهمة وتحديد التوجهات العامة عبر آليات داخلية واضحة، إضافة إلى تشكيل هيئات ولجان متخصصة تعنى بملفات ومواضيع محددة. كما يمكننا الحديث عن أحزاب ديمقراطية حين تخضع هذه الأحزاب إلى مبدأ الشفافية والمحاسبة وتؤمن الآليات والهيئات الداخلية الكفيلة بتحقيق ذلك، فتكشف، على سبيل المثال، عن كافة مصادر تمويلها ومدخلها. وتكون الأحزاب ديمقراطية حين يشجع قياديوها قيام عملية نقد داخلية وذاتية، ويكون للأعضاء القدرة على مناقشة سياسة الحزب وتوجهاته وخطته، وإعطائهم إمكانية الاعتراض، واحترام تعددية الأفكار والآراء والتنوع داخل الحزب. وحين ينظر قادة الحزب إلى الأعضاء كأفراد مستقلين بأرائهم وأفكارهم وليس كجماعة تابعة ومسبوبة. وحين يُسمح للعضو بالاستقالة من الحزب ساعة ما يشاء. وحين تكون الأحزاب مكاناً للتنشئة الاجتماعية والسياسية، تسودها ثقافة الديمقراطية مفهوماً وممارسةً، فتقبل الآخر، وتقبل وجود غيرها من الأحزاب، اعتقاداً منها بالتعددية الحزبية بما هي ضرورة أساسية لتطور المجتمع وتقدمه.

كما يمكننا الحديث عن الأحزاب في نظام ديمقراطي، حين تمتلك الأحزاب، على مستوى حركتها الخارجية، إضافة إلى حرية التأسيس والعمل، القدرة على تقديم مرشحين بكل حرية إلى كافة المناصب السياسية والانتخابية، وحين يكون للأحزاب القدرة على تغيير الحكام وتغيير السياسات العامة بواسطة الانتخابات وآليات ديمقراطية سليمة، وحين يكون لديها القدرة على المراقبة والمحاسبة بشكل علني، بواسطة وسائل إعلامها أو من خلال الإعلام الرسمي أو الخاص... الخ.

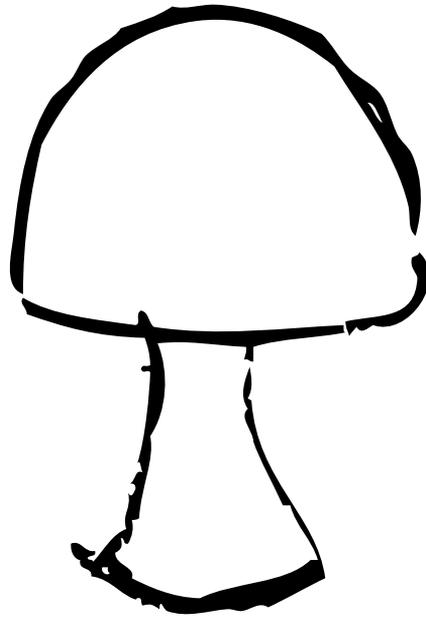
من هنا، يمكن لأي كان أن ينتسب إلى الحزب الذي يريد بشكل طوعي واختياري، أو أن ينشئ حزباً مع من يشاء وإعطاء الهوية التي يريد لها، وهذا حق يكفله الدستور اللبناني ضمن أحكام القانون وشرعة حقوق الإنسان، كما ورد سابقاً. قد يكون الحزب يمينياً أو يسارياً، ليبرالياً أو اشتراكياً، دينياً أو علمانياً... الخ. فإضافة إلى التوجه الإيديولوجي، الذي يحدد نظرة الحزب إلى المجتمع ومشروعه لتطويره وإدارة الحياة الوطنية العامة، يبقى البرنامج هو الأساس في قيام أي حزب سياسي. البرنامج يجسد المشروع الذي وضع للمجتمع، ويحدد أولويات الحزب في كافة ميادين الحياة العامة، ويعرض المشاكل والعقبات الواجب حلها أو تخطيها انطلاقاً من خطة عمل منهجية، وآليات تنفيذ عقلانية وفقاً لجدول زمني محدد ولتوزيع المهام ارتكازاً على خبرات واختصاصات الأعضاء والمحازبين. كما يؤمن البرنامج أيضاً التماسك الفكري للحزب خلال المتغيرات والتحويلات المفصلية، والتماسك البنوي وفي أوقات الأزمات.

وعليه يأتي البناء التنظيمي والمؤسسي للحزب ليتماشى ليس فقط مع فكر الحزب ومبادئه، بل على الأخص مع برنامج الحزب وخطة عمله. فالتأكيد على احترام الأنظمة الداخلية والمواعيد الانتخابية وتطبيقها وفقاً لآليات حرة ونزيهة، وإقامة المؤتمرات والمناقشة الدائمة والدورية للأهداف والطروحات، والبرامج وتطويرها وتعديلها، وتفعيل دور الأعضاء وإيجاد الأطر المناسبة لمشاركتهم الدائمة في أنشطة الحزب، تساهم جميعها في تطوير البناء التنظيمي والأداء الديمقراطي للحزب ومواكبة الحزب للتطور ولتطلبات العصر.

في الختام، لا يهدف هذا العمل إلى إعطاء توصيات للشباب حول أي من الأحزاب هو الأفضل أو الأصح. فإذا



كان الهدف هو تعزيز الديمقراطية داخل المجتمع والنظام السياسي والمؤسسات التمثيلية في لبنان من خلال الأحزاب السياسية، يمكن في هذه الحالة حث الشباب وتوصيتهم بإنشاء أحزاب ديمقراطية، تحترم الديمقراطية فكرياً وممارسة أي كان توجهها الفكري أو العقائدي. وعليه يمكن اعتبار هذا العمل مقدمة إلى خلق نقاش وحوار حول التجربة الحزبية في لبنان وسبل تطويرها من خلال مشاركة الشباب. وهو بالتالي منفتح على كل نقد واقتراح.



حزب الشباب



التعريفات الأساسية

أحزاب اليسار: "هي الأحزاب التي تركز مفاهيمها الأساسية على قضايا التوزيع العادل للثروة والسلطة في المجتمع، والحرص على تحقيق المساواة والعدالة في أوساط المواطنين دونما استثناء" (غِدْنز، ٥٠٠٢، ٣٨٤).

أحزاب اليمين: "هي الأحزاب ذات التوجهات المحافظة التي تميل إلى الحفاظ على القيم التقليدية والتطرف في تمييز الطابع الوطني لمجتمع ما مع وجود نزعة إثنية خاصة تتسم بما يشبه الاستعلاء والرغبة في إقصاء جماعات إثنية معينة" (غِدْنز، ٥٠٠٢، ٣٨٤).

الإثنية: "القيم والمعايير الثقافية التي تميز أعضاء جماعة ما عن جماعة أخرى. وتتسم الجماعة الإثنية بوحي أفرادها وإدراكهم لهوية ثقافية واحدة تفصلهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم. وتقترب الفروق الإثنية في جميع المجتمعات تقريباً بالتباين في توزيع القوة والثروة المادية. وتكون هذه الانقسامات أكثر حدة عندما تقوم الفروق الإثنية على أسس عرقية" (غِدْنز، ٥٠٠٢، ٦٣٧).

الأيديولوجيا: "منظومة من المعتقدات والأفكار المشتركة التي تبرر مصالح الجماعات المهيمنة في المجتمع. وتوجد الأيديولوجيات في جميع المجتمعات التي تقوم فيها وترسخ أنساق منهجية للفتاوى وعدم المساواة بين الجماعات. ويرتبط مفهوم الأيديولوجيا ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة إذ تسعى النظم الأيديولوجية إلى إضفاء الشرعية على تباين القوة بين الجماعات وتفاوتها" (غِدْنز، ٥٠٠٢، ٩٣٧-٩٤٧). الأيديولوجيا هي الاعتقاد بمنظومة متكاملة لتفسير المجتمع والعالم، وهي متعددة ومختلفة لا تنتمي إلى اعتقاد واحد. على سبيل المثال، الأيديولوجيا المحافظة تعتقد بنظام طبيعي على الإنسان إتباعه والتكيف معه دون تغييره؛ الأيديولوجيا الديكتاتورية تؤمن بشخص يجسد الجماعة وهو مصدر كل السلطات (هتلر، ستالين، جمال عبد الناصر)؛ الأيديولوجيا القومية تعتقد بأولوية الأمة؛ الأيديولوجيا الليبرالية تعتقد بأولوية الفرد ضمن إطار الدولة التي تسمح له بتحقيق ذاته على كافة الصعد والميادين؛ الأيديولوجيا الاشتراكية تعتقد بمجتمع يزواج بين الملكية الجماعية والحريات الفردية (Hermet, Badie, Birnbaum, Braud، ٤٩٩١، ٢٢١-٤٢١).

التنشئة الاجتماعية: "العمليات الاجتماعية التي يتطور من خلالها الأطفال وعياً بالمعايير والقيم الاجتماعية، ويكونون إحساساً مميزاً بالذات. وعلى الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية تكتسب أهمية خاصة خلال الأطوار الأولى للطفولة المبكرة ومرحلة الطفولة المتأخرة، إلا أنها تواصل بدرجاتها على مدار الحياة. وليس هناك كائنات بشرية معصومة من ردود فعل الآخرين المحيطين بهم، وتدفعهم ردود الأفعال إلى التعديل من سلوكهم في مراحل دورة الحياة كافة" (غِدْنز، ٥٠٠٢، ٤٤٧).

الثورة: "عملية تغيير سياسي تطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية، التي تقضي - من خلال استخدام القوة - إلى النجاح في قلب النظام القائم وتشكيل حكومة جديدة. وتختلف الثورة عن الانقلاب، نظراً



لأنها تتطوي على حركة جماهيرية، وحدثت تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله، ويشير مصطلح الانقلاب إلى الاستيلاء السلطة باستخدام السلاح من قبل أفراد يحلون بعد ذلك مكان القادة السياسيين، دون أن يحدثوا تغييراً راديكالياً في نظام الحكم. كما يمكن أيضاً التفرقة ما بين الثورات وحركات التمرد التي تتطوي على تحدي السلطات السياسية القائمة، ولكنها أيضاً تهدف إلى تغيير الأشخاص أكثر من مجرد إحداث تحولات في البناء السياسي بحد ذاته" (غِدِنز، ٥٠٠٢، ٦٤٧). الثورة تعني إحداث تحول عميق وشامل في الأسس الاجتماعية لبلد معين وإقامة نظام اجتماعي جديد. والثورة قد تحدث داخل قطاع محدد ضمن المجتمع: الثورة الصناعية؛ الثورة الخضراء؛ الثورة الثقافية؛ الثورة في المعتقدات... الخ.

الحركات الاجتماعية: "جماعة كبيرة من الناس الذين يخربون في السعي لتحقيق عملية التغيير الاجتماعي أو الوقوف في وجهها. أما الحركات الاجتماعية الجديدة فقد ظهرت رداً على المخاطر المتقلبة التي تواجه المجتمعات البشرية. وتضم هذه التيارات الحركات النسوية والبيئية وتلك المضادة للأسلحة الدمار النووي والاحتجاجات على الأغذية المعدلة جينياً، والتظاهرات المعادية للعولمة. وتختلف عن غيرها من الحركات الاجتماعية، حيث إنها تشن حملاتها من أجل قضية واحدة ولتحقيق أهداف غير مادية، كما أنها تستمد الدعم والمساندة من جميع الطبقات" (غِدِنز، ٥٠٠٢، ٨٤٧).

الأنظمة التسلطية: هي الأنظمة التي تعطي الأولوية إلى احتياجات النظام، وتحديدًا إلى الجماعة الحاكمة وتقدم مصالحها على مصالح المواطنين، وتحد من مشاركة المواطنين في الشؤون السياسية والعامية إلى أقصى الدرجات، حيث تقتصر مشاركتهم، في حال لم تلغ كلياً، على التجديد للسلطة الحاكمة، مجموعة كانت أم شخص، من خلال انتخابات صورية غير تنافسية.

الطبقة: تمثل الطبقة مجموعة من الناس يشتركون في أن لهم نفس المستوى المعيشي ونمط العيش والملكية، ولديهم الشعور بالانتماء المشترك. الصراع الطبقي هو التعبير عن المادية التاريخية التي وفقها تاريخ الإنسانية ليس سوى تاريخ الصراع بين الذين يملكون وسائل الإنتاج والثروة والسلطة وبين الذي لا يملكون سوى قوة عملهم. ويفترض بهذا الصراع أن ينتهي بفوز البروليتاريا (فئة العمال والفلاحين) على الطبقة البرجوازية.

الجماعة الأقلية: هي "جماعة تعيش مع غيرها من الجماعات في نفس المجتمع، ولكنها تختلف عن غيرها في أحد المتغيرات الارثية - مثل اللغة والثقافة، أو الدين والمذهب، أو الأصل القومي، أو السلالة العرقية؛ وتشعر الجماعة نفسها أو الجماعات المتعايشة معها بأهمية هذا الاختلاف؛ وترتب عليه نتائج سلوكية ملموسة مثل التفرقة في التعامل اليومي أو في الحقوق والواجبات العامة" (إبراهيم، ٨٨٩١، ٨٢). يطرح ذلك إشكالية المحافظة على حقوق الأقليات والأطر القانونية التي تحميها والتي تحدد آليات إدارة شؤونها الخاصة ضمن إدماجها في المجتمع بشكل عام مع المحافظة على وحدة الدولة وسيادتها.

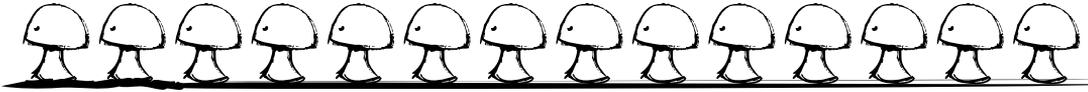
النظام التوافقي أو الديمقراطي التوافقي: يعتبر من احد أشكال تنظيم المجتمعات التعددية والمنقسمة لغوياً أو عرقياً أو دينياً أو إثنياً أو ثقافياً، بهدف ضمان مشاركة كافة الأقسام أو الأقليات في الحكم وعدم هيمنة أي



أكثرية على المجموعات الأقلوية. وضع آرنت ليههارت أربع عناصر تقوم عليها الديمقراطية التوافقية: الحكم من خلال ائتلاف واسع، أي حكومة ائتلافية، من النخب السياسية الممثلة لجميع فئات المجتمع التعددي؛ الفيتو المتبادل للأقليات في سبيل حماية مصالحها، أو حكم الاغلبية المتراضية؛ اعتماد التوزيع النسبي للتمثيل السياسي وللتعيينات في مجالات الخدمات المدنية وتخصيص الأموال والموارد العامة؛ درجة عالية من الحكم الذاتي لكل فئة في إدارة شؤونها الداخلية الخاصة (ليههارت، ٢٠٠٢، ٥٣).

النظام الأساسي لحزب أو جمعية: "هو النظام التأسيسي، أو العقد الذي يعبر عن التقاء مشيئتين المؤسسين حول فكرة الجمعية (أو الحزب) وأهدافها وخطوطها العريضة" (بارود، ٢٠٠٢، ٩٢).

النظام الداخلي لحزب أو جمعية: "يكتسب النظام الداخلي أهمية خاصة إذا هو نجح في تكييف نصوصه مع أهداف الجمعية (أو الحزب) وماهية أنشطتها وطريقة ممارستها. لذلك ينبغي أن يتطرق النظام الداخلي بكل وضوح إلى التالي: مسألة العضوية وشروط قبول أعضاء جدد؛ مسألة تنوع العضوية؛ صلاحيات الهيئة العامة والهيئة الإدارية؛ مسألة تأليف هيئات الجمعية؛ مسألة التمثيل وشروط قبول الهبات أو التمويل الخارجي واشتراكات الأعضاء؛ آلية تداول المسؤولية اقتراحاً وتنظيم العملية الانتخابية؛ آلية المسألة الداخلية، فيحدد النظام آليات الرقابة على أعمال مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية؛ إدارة أموال الجمعية؛ صلاحيات كل من إعضاء الهيئة الإدارية؛ ... الخ" (بارود، ٢٠٠٢، ١٣).





المراجع

إبراهيم، سعد الدين (منسق ومحرر)، ١٩٨٨، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

أبي صعب، فارس، ٢٠٠٦، «الأحزاب السياسية في العالم العربي: ظروف النشأة وتحديات التجدد»، في عمل جماعي، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان، ٢٠٠٤، عمل جماعي، بيروت، وزارة الشؤون الاجتماعية، دار الكتاب.

اشتي، شوكت سليم، ١٩٩٧، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان**، بيروت، مؤسسة الأنتشار العربي.

اشتي، شوكت سليم، ١٩٩٨، «حقوق الإنسان في البنات الحزبية: الأطر العملية للتغيير»، في مسرة، أنطوان (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. تجدد والتزام**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم. اشتي، شوكت سليم، ٢٠٠٦، «الأحزاب السياسية في لبنان أفكار أولية لمراجعة التجربة»، في عمل جماعي، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

اشتي، شوكت سليم، اشتي، فارس، ٢٠٠٧، **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، الموقع الإلكتروني لمشروع تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية (www.appstudies.org).

الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠ بين الإعادة والتغيير، ٢٠٠٢، عمل جماعي، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية، ٢٠٠٧، عمل جماعي، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

إيليا، إيليا، ٢٠٠٧، «تكافؤ الفرص في ظل قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٥»، في عمل جماعي، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

بارود، زياد، ٢٠٠٤، «التنظيم الداخلي للجمعيات الأهلية في لبنان»، في عمل جماعي، **الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان**، بيروت، وزارة الشؤون الاجتماعية، دار الكتاب.

بارود، زياد، ٢٠٠٧، «بين الحرية والأمن... جمعية ٥»، **النهار**، ٢٥/٧/٢٠٠٧.

بيضون، أحمد، ٢٠٠٧، **الدولة والمواطنة في لبنان. التاريخ والتشريع والثقافة الوطنية**، ورقة خلفية معدة



للتقرير الوطني للتنمية البشرية لبنان ٢٠٠٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجمهورية اللبنانية مجلس الإنماء والأعمار.

تركمانى، عبد الله، ٢٠٠٢، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات إلى حرب الخليج الثانية، لبنان، منشورات الآن.

الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة، ١٩٩٩، مجموعة من الباحثين، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

حشيشو، نهاد، ١٩٩٨، **الأحزاب في لبنان**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الخان، فريد، ٢٠٠٢، **الأحزاب السياسية في لبنان، حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

دراج، فيصل، باروت، جمال (تسيق) (عمل جماعي)، ١٩٩٩، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (جزءان)**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائرهم في الوطن العربي في القرن العشرين أطلق عام ١٩٩٧.

دراج، فيصل، باروت، جمال (تسيق) (عمل جماعي)، ٢٠٠٠، **الأحزاب والحركات اليسارية (جزءان)**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائرهم في الوطن العربي في القرن العشرين أطلق عام ١٩٩٧.

دراج، فيصل، باروت، جمال (تسيق) (عمل جماعي)، **الأحزاب والحركات القومية العربية (جزءان)**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائرهم في الوطن العربي في القرن العشرين أطلق عام ١٩٩٧، دون تاريخ الإصدار.

الدوري، عبد العزيز، ١٩٨٤، **التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان، عصام، ٢٠٠٧، «تحوّل موازين القوى الاجتماعية والسياسية في البرلمان اللبناني ٢٠٠٠-٢٠٠٥»، في عمل جماعي، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

شرف الدين، رسلان، ٢٠٠٦، **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية**، بيروت، الفارابي.

طرابلسي، فواز، ٢٠٠٨، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.



عمل جماعي، ٢٠٠٤، **الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان**، بيروت، وزارة الشؤون الاجتماعية، دار الكتاب.

عمل جماعي، ٢٠٠٦، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.
غدنز، أنتوني، ٢٠٠٥، **علم الاجتماع**، (ترجمة وتقديم فايز الصّياغ)، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان.

كريم، حسن، وآخرون، ٢٠٠٧، **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات.

الكوراني، علي خليفة (تحرير) (عمل جماعي)، ٢٠٠٤، **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكوراني، علي خليفة، ٢٠٠٤، «ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي»، في الكوراني، علي خليفة (تحرير) (عمل جماعي)، **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

لبهارت، أرنت، ٢٠٠٦، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية.
مخبير، غسان، ٢٠٠٢، **الجمعيات في لبنان: دراسة قانونية**، تقرير المرحلة الأولى لدراسة "مسح منظمات القطاع الأهلي في لبنان للعام ٢٠٠٢"، بيروت.

مرقص، بول، ٢٠٠٥، "بديلاً من اقتراح "تنظيم" الأحزاب والتظاهرات الجديد كيف تضمن القوانين المتقدمة حرية العمل السياسي؟"، **النهار**، ٢٠٠٥/٩/٧.

مسرة، أنطوان (إشراف)، ١٩٩٦، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

مسرة، أنطوان (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. تجدد والتزام**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

الموصللي، أحمد، ٢٠٠٤، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

Duverger Maurice, 1981, Les Partis politiques, Paris, Seuil.

Hermet Guy, Badie Bertrand, Brinbaum Pierre, Braud Philippe, 1994,



Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, Paris, Armand Colin.

Lapalombra Joseph, Weiner Myron [ed.], 1966, Political Parties and Political Development, Princeton N.J., Princeton University Press.

Lipset Seymour Martin, Rokkan Stein [ed.], 1967, Party Systems and Voter Alignments, New York, The Free Press.

Michels Robert, 1971, Les Partis politiques, Paris, Flammarion.

Offerlé Michel, 1987, Les partis politiques, Paris, Paris, PUF [Que sais-je ?] [4e édition 2002].

Ostrogorsky Moise, 1979, La démocratie et les partis politiques, Paris, Seuil.

Richani Nazih, 1998, Dilemmas of Democracy and Political Parties in Sectarian Societies: The Case of the Progressive Socialist Party in Lebanon, 1949-1996, New York, St. Martin Press.

Santori Giovanni, 1976, Parties and Party System, Cambridge, Cambridge University Press.

Seiler Daniel-Louis, 1993, Les partis politiques, Paris, Armand Colin [Coll. «Cursus»].

Seiler Daniel-Louis, 2001, « La comparaison et les partis politiques », Barcelone, Institut de Ciències Politiques i Socials, Working Paper, n° 194.

Suleiman Michael, 1967, Political Parties in Lebanon : The challenge of a Fragmented Political Culture, Ithaca, Cornell University Press.

Weber Max, 1986, Le savant et le politique, Paris, Union Générale d'Éditions.





شكر خاص

الصندوق الوطني للديمقراطية - NED
الجمعيات الشبابية في لبنان
قطاعات الطلاب والشباب في الاحزاب اللبنانية
الاستاذ محمود السروجي

اشراف ومتابعة :

حسن صالحه

اعداد الدليل :

الباحث كرم كرم

محررف Decoplan :

فكرة وتصميم ورسوم: وليد فتوني

تصميم وتنفيذ: علي بدرالدين

متابعة: سماح البواب

جميع الحقوق محفوظة لجمعية التنمية للانسان والبيئة
يسمح بالنسخ والاقتباس من الدليل شرط الاشارة الى المصدر
الطبعة الاولى ٢٠٠٧

جمعية التنمية للإنسان والبيئة

ص.ب: ٨٨٤ صيدا

تلفاكس: ٠٠٩٦١ ٧٧٣٠٥٨٣

بريد الكتروني: dpna@dpna-lb.org

موقع الكتروني: www.dpna-lb.org

شارع جزين، حي البراد، بناية بكار، الطابق الأرضي، صيدا، لبنان

